جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مدى تطبيق مجالات المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك البركة الجزائري 2021-2023

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد :

–سلمى بلحاج

– لوزري محمد عبد الرؤوف

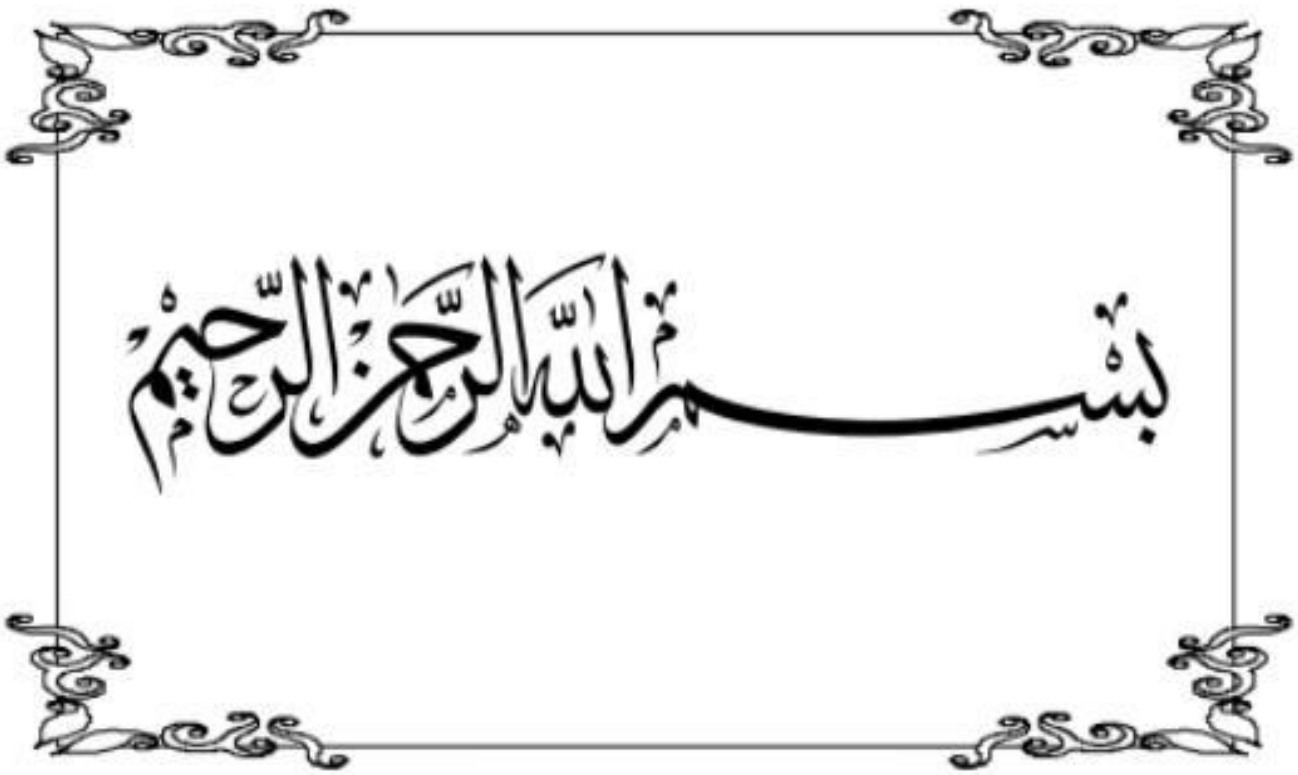
تحت إشراف الاستاذ :

بولصنام محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الملاحظة
غزازي عماد	أستاذ محاضر أ	رئيسا
بولصنام محمد	أستاذ محاضر أ	مقررا
كحلة عبد الغني	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية :2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نحمد الله عز و جل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، و الذي رزقنا الصحة والعافية و العزيمة فالحمد لله حمدا كثيرا.

نتقدم بجزيل الشـــكر والتقدير إلى الاســـتاذ المشـرف "**بولصـنام محمد** " على كل ما قدمه لنا من توجيهات و إرشـادات قيمة سـاهمت في إثراء موضـوع دراســـتنا في جوانبها المختلفة، وندعو الله أن يوفقه ويطيل عمره أن شاء الله.

سلمى بلحاج

لوزري محمد عبدالرؤوف

إهداء

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طبقتها الكثير من الصعوبات والمشقة ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبي وارفع قبعتي بكل فخر .

فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا لانك وقفتني على إتمام هذا العمل وتحقيق أهدافي .... أهدي هذا النجاح الى الذي زين اسمي باجمل الالقاب أبي من دعمني بلا حدود واعطني بلا مقابل ،الى من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة الى من غرس في روحي مكارم الاخلاق ومن كان دعمي الاول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله الى فخري و اعتزازي أبي .

وأهديه الى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضنتني قلبها قبل يدها وسهلت الشدائد بدعائها الى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي الى وهج حياتي أمي، إلى زوجي ورفيق دربي في الحياة الوثيق الذي ساندني إلى آخر لحظة، الى ضلعي الثابت وأمان أيامي الى ملهمي نجاحي وسندي الى من شددت عضدي بهم فكانو لي ينابيع ارتوائي منها اخواني وأخواتي الى خيرة أيامي وصفوتها الى قرة عيني عائلتي وأقاربي ، ولكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق اهديكم هذا الانجاز وثمرة نجاحي الذي طالما تمنيته.

ها أنا اليوم اتمتت أول ثمراته راجينا من الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا وان يعلمنا ما أجهل ويجعله حجة لنا لا علينا .

سلمى بلحاج

لوزري محمد عبدالرؤوف

المستخلص :

هدفت الدراســـة إلى معرفة مدى تطبيق المســـؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية ومعرفة مجالاتها والعوامل الضرورية لتبنيها في البنوك التجارية الجزائرية .

شـــملت دراســـتنا بنك البركة الجزائري من خلال تحليل التقارير الســـنوية خلال الســـنوات 2021حتى 2023 بتسليط الضوء على مجالات المسؤولية الاجتماعية في البنك محل الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن البنك– محل الدراسة–يهتم بالمسؤولية الاجتماعية و يوظف برامجها في أنشطته وذلك من خلال احترام العنصر البشري وخدمة المجتمع ، تقييم العاملين وتحفيزهم وفتح أبواب الحوار ، ومن خلال هذه لدراســـة نوصـــي بضـــرورة تبني البنوك التجارية مفهوم المسؤولية الاجتماعية لكونها عامل تنافسي يؤدي إلى زيادة استقطاب العملاء.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية، البنوك التجارية، بنك البركة الجزائري

Abstract:

The study aimed to know the extent of applying social responsibility in commercial banks and to know its areas and the factors necessary for its adoption in Algerian commercial banks.

Our study included Al Baraka Bank of Algeria by analyzing the annual reports during the years 2021 to 2023 by highlighting the areas of social responsibility in the bank under study.

The study concluded that the bank - the subject of the study - is interested in social responsibility and employs its programs in its activities by respecting the human element and community service, evaluating and motivating employees, and opening the doors of dialogue. Through this study, we recommend the necessity of commercial banks adopting the concept of social responsibility because it is a competitive factor that leads to Increase customer attraction.

Keywords: social responsibility, commercial banks, Al Baraka Bank of Algeria

فهـــرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
مستخلص	
فهرس المحتويات	**I-II**
قائمة الجداول و الأشكال	**III**
مقدمة	**أ-ج**
الفصل الأول الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول : ماهية المسؤولية الاجتماعية	**3**
المطلب الاول : تطور المسؤولية الاجتماعية	**5-3**
المطلب الثاني : مفهوم المسؤولية الاجتماعية	**7-6**
المطلب الثالث :اهمية وأهداف المسؤولية الاجتماعية	**12-8**
المبحث الثاني : اساسيات حول المسؤولية الاجتماعية	**13**
المطلب الاول: ابعادومبادئ المسؤولية الاجتماعية	**15-13**
المطلب الثاني :مجالات المسؤولية الاجتماعية	**19-16**
المطلب الثالث : عناصر المسؤولية الاجتماعية	**24-20**
المبحث الثالث : قياس المسؤولية الاجتماعية	**25**
المطلب الاول : الاداء الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية	**26-25**
المطلب الثاني : معاييرقياس المسؤولية الاجتماعية	**28-27**
المطلب الثالث:أنماط المسؤولية الاجتماعية	**31-29**
خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني: مفاهيم أساسية عن البنوك التجارية	**33**
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	**34**
المطلب الاول: لمحة عن البنوك التجارية	**36-34**
المطلب الثاني : تعريف البنوك التجارية	**38-37**

المطلب الثالث : الخصائص والاهداف للبنوك التجارية	42-39
المبحث الثاني :موارد واستخدامات ووظائف البنوك التجارية	43
المطلب الاول : موارد البنك التجاري	47-43
المطلب الثاني : استخدامات البنك التجاري	52-48
المطلب الثالث : وظائف البنك التجاري	52
المبحث الثالث : المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية العمومية والخاصة	52
المطلب الاول: المسؤولية الاجتماعية في البنوك العمومية	53
المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية في البنوك الخاصة	55-53
المطلب الثالث : المحاور الرئيسية لتبني البنك لبرامج المسؤولية الاجتماعية	58-56
خلاصة الفصل	59
الفصل الثالث : دراسة حالة بنك البركة	60
تمهيد	61
المبحث الاول:ماهية بنك البركة الجزائري	62
المطلب الاول: تعريف بنك البركة الجزائري	62
المطلب الثاني :الفروع والمراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري	64-63
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك	65
المبحث الثاني: المنتجات المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري	66
المطلب الاول : بنك البركة وساطة مالية مطابقة للشريعة الإسلامية	66
المطلب الثاني :المنتجات المالية الإسلامية في بنك البركة الجزائري	69-67
المطلب الثالث :استراتيجية البنك	70-69
المبحث الثالث : المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة	71
المطلب الاول : المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة 2021	78-71
المطلب الثاني : المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة 2022	74
المطلب الثالث :المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة 2023	80-79
خلاصة الفصل	81
خاتمة	90-87
قائمة المراجع	94-91

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شبكة فروع بنك البركة الجزائري	63

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك البركة	65
02	الوساطة المالية مطابقة للشريعة الإسلامية	66

مقدمـــــة

تمهيد:

إن تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنوك ليست بالعملية السهلة ،كون البنوك تحتوي البنوك على مجموعة من العناصر التي لا توجد في القطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع ، وإدارة المخاطر وغيرها ،و منه يمكن القول أن البنوك التجارية أصبح لديها اجهزة فعالة تعتمد عليها في تطوير خدماتها ومنتجاتها وحتى معاملاتها مع عملائها ، غير أن البنوك قد لا تكتفي بهذه العناصر بل تتعدها إلى بعض الممارسات الاجتماعية أن المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية كالحد من الآفات الاجتماعية الخطيرة كالفقر والبطالة والمجاعة أي أن نشاطها لا ينحصر في الخدمات البنكية فقط بل تهتم بمسؤولية نحو ككل.

مع تزايد الاهتمام العالمي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية تحاول البنوك التوسع فأنشطتها لتكون نموذجا اقتصاديا يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء .

إن البنوك التجارية أهم القطاعات في اقتصاديات الدول حيث يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان ، ولكن غالبا ما تتعرض هذه البنوك إلى أزمات مالية ومخاطر عديدة كخطر السيولة ، الائتمان .....إلخ ، كلها حوادث أدت إلى تدهور الحالة الاجتماعية في المجتمع ومن هنا ظهرت أهمية المسؤولية الاجتماعية للمعالجة والوقاية من الازمات والمخاطر ، حيث يتفق العديد من الباحثين والاقتصاديين على ضرورة المسؤولية الاجتماعية للبنوك التجارية وما تؤثر من رفع مستوى الأداء والتقليل من المخاطر المتصلة بالفساد الاداري والمالي وحتى الاجتماعي .

إن القطاع المصرفي الجزائري جديد، وعلى اعتبار المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الحديثة نسبيا خاصة في الجزائر وجب الحديث عن واقعها في القطاع المصرفي الجزائري وعلى هذا الأساس **نطرح الإشكالية التالية :**

إلى أي مدى تبني بنك البركة الجزائري للمسؤولية الاجتماعية؟

الاسئلة الفرعية : من خلال ما تقوم يمكن طرح الاسئلة التالية :

1- ما هي مجالات المسؤولية الاجتماعية المطبقة في بنك البركة الجزائري ؟

2-كيف يستفيد بنك البركة الجزائري من تطبيق المسؤولية الاجتماعية

3-هل تختلف تطبيق المسؤولية الاجتماعية في بنك البركة الجزائري من سنة 2021إلى سنة 2023 ؟

- **صياغة الفرضيات:** من خلال الاسئلة الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية :

-مجالات المسؤولية الاجتماعية الموجودة في بنك محل الدراسة تتمثل في اهتمامه بالمجتمع والعمال .

-يعتبر تطبيق المسؤولية الاجتماعية في بنك محل الدراسة ميزة تنافسية وتحسين لصورة البنك.

-تطبيق البنك محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية تختلف من سنة 2021إلى2023 حسب الظروف البيئية و الاجتماعية المحيطة بالبنك .

أهمية الدراسة:

تتميز هذه الدراسة بأهمية خاصة كونها موضوع حديث ، حيث تبرز هذه الدراسة الدور الهام للمسؤولية الاجتماعية في تحسين الوضع الاجتماعي، وذلك من خلال ما أظهره العالم بأن عدم

الاهتمام البنوك بالجانب الاجتماعي أدى إلى تفشي البطالة والفقر ، ولذلك عليه تطبيق المسؤولية الاجتماعية على جميع البنوك التجارية ، مما ما ينعكس هذا إيجابا على المجتمع .

وان تطبيق البنك محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية لها إيجابيات عديدة على المجتمع وذلك مايقدمه من مساعدات وغيرها وذلك ما يؤدي إلى استقطاب عدد اكبر من العملاء.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالبنوك التجارية الجزائرية و مدى التزاماتها الاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال إبراز مجالات المسؤولية الاجتماعية والعوامل النافعة لممارستها، أيضا إسقاط الجانب النظري على بنك البركة الجزائري وذلك من خلال إبراز مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنك محل الدراسة من خلال ماتقدمه للمجتمع .

صعوبات الدراسة :

الصعوبات التي وجدناها اثناء البحث عدم وجود المعلومات الكافية من البنك خاصة فيما يخص التقارير السنوية.

-الدراسات السابقة :

-دراسة رسلان خضور بعنوان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية سنة 2011

هدفت الدراسة إلى شرح مفهوم المسؤولية الاجتماعية واهمية المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، وكذلك أبرزت أهم مجالات ومحاور واشكال المسؤولية الاجتماعية ، وهدفت لتجسيد آليات العمل الفعالة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية لا تقف عند التبرعات الخيرية فقط بل تتجاوزه إلى مجالات واسعة للعمل المجتمعي ومبادئ أساسية يلتزم بها قطاع الأعمال يجنب المجتمع كوارث وأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية تكون نتائجها السلبية أكبر بكثير من التكاليف المتواضعة المترتبة على هذه المسؤوليات .

-دراسة مقدم وهيبة بعنوان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالمواصفة الدولية ايزو 26000 مع التطرق إلى واقع تطبيق هذه المواصفة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

توصلت الدراسة إلى أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تحتاج إلى الكثير من الجهود لتحسينها و ممارستها بالشكل الصحيح ،و يأتي دور الدولة في تشجيع تبني مواصفة ايزو 26000 من خلال الجهود التي يقوم بها المعهد الوطني للتقييس في إطار مبادرة مشتركة مع المنظمة العالمية للمعايرة و هي مبادرة: (المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، و هي تعتبر كأولى الخطوات في هذا المجال .

-دراسة فراح أسامة بعنوان المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي العمومي الجزائري سنة 2020

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي من خلال إجراء دراسة ميدانية للبنوك العمومية الجزائرية والبالغ عددها ستة بنوك، واستخدمنا أسلوب المقابلة الشخصية مع إطارات في البنوك محل الدراسة من أجل القيام بتحديد وتشخيص واقعي المجالات ممارسة هاته البنوك للمسؤولية الاجتماعية. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك العمومية الجزائرية تمارس

المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة بشكل عام، حيث نجد ممارستها جيدة تجاه الموظفين والعملاء وضعيفة تجاه البيئة والمجتمع. وقد أوصت الدراسة بضرورة إدماج البنوك للمسؤولية الاجتماعية في رسالتها حتى تكون جزءا رئيسيا من أنشطتها.

جاءت الدراسة الحالية استكمالا للدراسات السابقة في محاولة لاختبار مدى تبني البنوك التجارية. الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية ميدانيا، بالتركيز على أربعة أبعاد أساسية : العملاءو الموظفين ،المجتمع والبيئة.

المنهج المستخدم في الدراسة:

لتحقيق الأهداف الموجودة وللإجابة على الإشكالية المطروحة استعنا بالمناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية، فاستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية بصفة عامة في وصف تطورها، ومفهومها ، مبادئها .... وعرض للبنوك التجارية ونشاطها البنكي وتوجهها لتحقيق التنمية المستدامة ثم واقع المسؤولية الاجتماعية فيها.

حدود الدراسة:

تتمثل في : الإطار الزماني والمكاني

الإطار المكاني : بنك البركة الجزائري

الإطار الزماني للدراسة: دراسة تقارير البنك 2021-2023.

أما الدراسة كانت خلال سنة 2024.

الإطار الموضوعي : مجالات المسؤولية الاجتماعية

-هيكل الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة ومعالجة إشكالية البحث واختيار الفرضيات، قمنا بتقسيمه إلى فصلين نظرين وفصل تطبيقي تعقبهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع البحث وإشكالية تتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها تليها أفاق البحث، وجاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي: الفصل الأول الذي عنوناه بالإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية والذي تناولنا من خلاله ثلاث مباحث، في المبحث الأول حاولنا أن تقدم لمحة للمسؤولية الاجتماعية، مفهومها وأهميتها ، أما المبحث الثاني عرضنا فيه اساسيات المسؤولية الاجتماعية ابعادها ومبادئها، مجالاتها وعناصرها ، بينما المبحث الثالث

خصصناه لقياس المسؤولية الاجتماعية أدائها الاجتماعي ومعايير قياسها

أما الفصل الثاني خصصناه للمفاهيم الأساسية للبنوك التجارية حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث

فالمبحث الأول تطرقنا إلى تعريف وخصائص وأهداف البنوك التجارية ، وفي المبحث الثاني تناولنا موارد واستخدامات البنك التجاري ووظائفها ، وفي لمبحث الثالث تطرقنا إلى المسؤولية الاجتماعية في البنوك العمومية والخاصة وأنماط المسؤولية الاجتماعية .

وأما في الفصل الثالث كذلك قسمناه إلى ثلاثة مباحث ، في المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية البنك تعريفه وهيكله و الخدمات المقدمة من طرفه ، والمبحث الثاني تكلمنا عن المسؤولية الاجتماعية المنتجات المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري ، والمبحث الثالث خصصناه للمسؤولية الاجتماعية في بنك البركة .

الفصل الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

تمهيد

الحديث عن المسؤولية الاجتماعية في الأونة الأخيرة عنوان للمؤتمرات والندوات ومجال للدراسات والأبحاث سواء من قبل الأفراد أو مراكز البحوث أو المؤسسات الدولية، كما تزايد الاهتمام بها من قبل الحكومات والمؤسسات وأصبحت جزءا من إستراتيجيات مؤسسات الأعمال للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة بها، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى ماهية المسؤولية الاجتماعية واساسيات حول المسؤولية الاجتماعية كمايلي:

المبحث الأول : ماهية المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثاني : اساسيات حول المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثالث : قياس المسؤولية الاجتماعية

المبحث الأول : ماهية المسؤولية الاجتماعية

تعتبر المسؤولية الاجتماعية مطلبا أساسيا للحد من الفقر من خلال التزام المؤسسات الاقتصادية بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، وفي واقع الأمر يمكن القول انه الزال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل الأفراد والمؤسسات، لكي نتعرف أكثر على المسؤولية الاجتماعية سنركز في هذا المبحث على تطور المسؤولية الاجتماعية وكذا مفهومها وأهميتها وأهدافها .

المطلب الاول : تطور المسؤولية الاجتماعية

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور وهو يرتبط بالتنمية المستدامة حيث

يوجب على المؤسسات بجانب البحث عن الثروة و الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتوجب عليها كذلك العمل في إطار من الشفافية ومراعاة أخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين و محاربة الفساد والمنافسة الشريفة وتتعدى مسؤوليات المؤسسات المساهمة في الأعمال الخيرية لتشتمل توفير آليات فعالة للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة ومحاولة إيجاد الحلول لديها، وتوفير الدعم والمساندة من قبل إدارتها العليا ومجالس إدارتها من اجل التوصل إلى التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها سوءا كان ذلك محليا أو عالميا. وكما سبق فقد تم الإشارة على أن المسؤولية الاجتماعية تمتد من داخل المؤسسة حتى خارجها بوصفها تمثل قراراتها لتحقيق منافع اقتصادية مباشرة، فالمسؤولية الاجتماعية الداخلية ترتبط بالأفراد والموارد المستخدمة والمرتبطة بالأداء المحقق للعمل داخل المؤسسة والذي يساهم في[1]

[1]لخضر إسماعيل ، ناصري ياسين ، المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية العامة والخاصة ،مذكرة ماستر في الاقتصادي النقدي والبنكي ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أدرار الجزائر ، 2020-2021، ص 10

تطوير العاملين وتحسين نوعية حياة العمل المهنية، أما المسؤولية الاجتماعية الخارجية فهي ترتبط بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع ومحاولة معالجتها ومحاربتها.

ففي وقت لم تكن فيه المؤسسات تتحدث إطلاقا عن المسؤولية الاجتماعية أصبح اليوم النقاش العالمي يركز على قضايا البيئة وآفاق التنمية المستدامة، إذ نالت المسؤولية الاجتماعية حيزا هاما من النقاشات في المؤتمر جوهتنسبورغ سنة ،1001 وبالرغم من أن عدد كبير من المؤسسات تدرك أهمية هذا الاتجاه الجديد إلا انه لم يتم حصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورة مقبولة.

أولا :المفهوم الكلاسيكي(التقليدي): يستند على أفكار الاقتصادي الشهير ادم سميث القائمة على مبدأ ماهو جيد للمؤسسة جيد للمجتمع باعتبار الربح الهدف الأول والأخير للمؤسسة وهو منفعة للمجتمع، ويشير العالم ميلتون فريدمان لقوله« هناك شيء واحد الشيء غيره في مؤسسات الأعمال وبما تتحمله المسؤولية الاجتماعية واستخدامها للموارد وتصميمها للأنشطة المطلوبة بزيادة الارباح إلى الأمد الطويل وجعل ذلك قاعدة في انجاز أعمالها ».

إلا أن كافة المؤسسات تسعى لتقديم أفضل الخدمات للمجتمع ككل مع تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح بمراعاة الاحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة وبهذا يعتبر الربح الهدف الوحيد للمؤسسة.

ثانيا: المفهوم الإداري

حيث يشير العالم الاقتصادي بول سيملسون : «أن المؤسسات الكبيرة هذه الأيام ال تتعهد بتحقيق مسؤوليتها الإجتماعية فقط، بل أنها يجب أن تحاول وبشكل تام عمل ما هو أفضل.[1]

فمع التطورات الحاصلة والطبيعة الجديدة للمؤسسات ظهرت فجوة كبيرة في ما يخص المفهوم

[1] لخضر إسماعيل ، ناصري ياسين ، مرجع سابق ، ص 11

الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية والأهداف التي تطمح المؤسسة الوصول إليها، فتبلورت الأفكار وظهر مفهوم جديد أكثر فيمابعد، وعميق يقوم على فكرة أن المؤسسة نظام مفتوح تحقق منفعتها الذاتية مع تحقيق منافع أخرى وإرضاء حاجات الأفراد والاهتمام بالعمال كتوفير الأمن، السلامة، الرعاية الصحية .....الخ، وما عزز المفهوم الإداري للمسؤولية الاجتماعية مجموعة الأفكار التي طرحتها لجنة التطوير الاقتصادي بوصفها المفهوم كونه يمثل عالقة المؤسسة بالزبائن والمجتمع ككل.

ثالثا: المفهوم البيئي

فبعد أن أدرك المسيرون أن المسؤولية الاجتماعية ال تنحصر فقط داخل المؤسسة و انما تتعدى حدود ذلك لتصل إلى أطراف وفئات خارجية عديدة، حيث ظهر مفهوم جديد سميا بالمفهوم البيئي أو نموذج البيئة الاجتماعية، حيث اعتبر المفهوم الأكثر حداثة و الارتباط بالبيئة، وما ميز ذلك مختلف الأبحاث والدراسات التي أجراها العديد من الباحثين وكأفضل مثال دراسة كل من رالف نورد و جونك كالبيرث على مجموع المؤسسات الصناعية الكبيرة ومدى تأثيرها على المجتمع وبهذا وصلنا إلى استنتاج مفاده: عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية فليس هناك أي حق طبيعي يعلو تلك المصلحة، بمعنى أن المصلحة العامة للمجتمع من أولويات المؤسسة وفوق أي اعتبار ذاتي، وبالتالي فان مفهوم المسؤولية الاجتماعية يقوم على مدى تحقيق مصلحة المجتمع مع تحقيق الأرباح على المدى الطويل بمراعاة حاجات الأفراد وتلبيتها والمحافظة على البيئة واعتبارها مسؤولية الجميع.

وحتى في وقتنا الراهن لم يتم الوصول إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزامية قانونية وطنية أو دولية وال تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية [1]

[1] لخضر إسماعيل ، ناصري ياسين ، مرجع سابق ، ص ص 11-12

المطلب الثاني : مفهوم المسؤولية الاجتماعية

لا يوجد تعريف محدد متفق عليه للمسؤولية الإجتماعية على مستوي العالم فقد تعددت التعريفات وتنوعت تبعا للأبعاد والمقاصد والمفاهيم التي تستهدفها تلك التعريفات، كما إختلفت أيضاً التعريفات في شركات القطاع الخاص بين الإلزام والإجبار وبين الإلتزام الأدبي والتطوعي بما في ذلك المجالات والإتجاهات.

عرف البنك الدولي المسؤولية الإجتماعية لرجال الأعمال على أنها : التزام اصحاب المؤسسات والشركات بالمساهمة في التنمية المستدامة، وذلك من خلال العمل مع موظفيهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، وذلك بهدف تحسين مستوي المعيشة بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد.

عرفت الغرفة التجارية الدولية الولية الإجتماعية على أنها :إلتزام مؤسسات الأعمال الطوعي بإدارة أنشطتها على نحو مسؤول .

– وعرفها بيتر دراكر عام 1954 على أنها : الإلتزام والواجبات المطلوبة من المنظمات والشركات والأفراد تجاه المجتمع .[1]

فقد عرفت المسؤولية الإجتماعية بأنها العلاقات المتفق عليها والإلتزامات والواجبات المتصلة بالمؤثرات المشتركة في تحقيق سعادة ورفاهية المجتمع. وأشار لها إلى أنها تستند إلى اعتبارات أخلاقية تركز على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد أخذة في الإعتبار مبادرات مؤسسة الأعمال الحقيقية للوفاء بهذه الإلتزامات وبما يعزز صورتها في المجتمع، ووردت بأنها التزام مؤسسة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه".

---

[1] رمضان الشراح ، المسؤولية الاجتماعية والتنموية للبنوك الإسلامية ودورها في المشروعات الصغيرة ، دراسة مقدمة لورشة العمل الخامسة لمركز الكويت للاقتصاد الإسلامي ، الكويت ، 04–05نوفمبر 2014، ص 1

وطرح مفهوم المسؤولية الإجتماعية بكونها التزاماً على مؤسسة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الإجتماعية مثل محارية الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وإيجاد فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها. وهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك يقوله الدرجة التي يؤدي بها مديرو المؤسسات أنشطتهم نحو حماية المجتمع، بعيداً عن السعى لتحقيق المنافع الفنية والإقتصادية المباشرة للمؤسسة .[1]

ويعود الاختلاف في اختلاف الجهات المعرفة له فقد عرفته الهيئات الدولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والغرفة الدولية وغيرها بتعاريف عامة تربط المسؤولية الاجتماعية بتنمية الاقتصاد والمجتمع والبيئة، أما منظمات المجتمع المدني كالجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام فقد عرفته تعريفا بما يخدم العمل الخيري والإنساني، أما قطاع الأعمال فقد عرفه بما يخدم التنمية والاستدامة داخل منظمات الأعمال، في حين أن القطاع الحكومي يحاول الجمع بين هذه القطاعات

إلا أنه وبشكل عام يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها التزام المؤسسة بالأعمال الاجتماعية التي تساهم في تحسين نوعية الحياة للمجتمع الاهتمام بالعاملين والبيئة، تحقيق رضا المستهلكين والتنمية المستدامة بحيث يمثل هذا الالتزام ما هو أبعد من مجرد أداء الالتزامات.[2]

---

[1]محمد عاطف محمد ياسين ، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن ، 2008، ص ص 25-26

[2]فراح أسامة ، عبد العزيز رحمة ، المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي العمومي الجزائري ، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة ، المجلد 2، العدد 2، 2020، ص74

المطلب الثالث :اهمية وأهداف المسؤولية الاجتماعية

سنتطرق للأهمية ثم الأهداف كمايلي :

أولا: أهمية المسؤولية الاجتماعية

هناك مجموعة من العوامل تتضافر مع بعضها لتعزز في النهاية المسؤولية الاجتماعية داخل مجتمعاتنا من خلال:

-زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع من خلق شعوري عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والشباب وغيرهم.

-الاستعداد الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافئ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية.

-تحسين نوعية الحياة في المجتمع سوءا من ناحية البنية التحتية أو من الناحية الثقافية والاجتماعية.

-ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة

-كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية والعمل والشفافية والصدق في التعامل فإن هذه الجوانب تزيد من الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات.

من هنا تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية وضرورة تفعيلها في مجتمع يسعى للنهوض ودفع عجلة التنمية بكافة أشكالها، ليصبح هناك مجتمعا واعيا بما له من حقوق وواجبات تقع على عاتقه وعلى عاتق الأجيال القادمة في سياق منظومة مجتمعية ومسؤولة عن كافة الأطراف داخل المجتمع.[1]

[1] لخضر إسماعيل ، ناصري ياسين ، مرجع سابق ، ص 13

ثانيا : أهداف المسؤولية الاجتماعية

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني المؤسسة لمزيد من الدور الاجتماعي ، وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمع لمواجهة الانتقادات و الضغوط المفروضة عليها، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها ما يلي:

1-بالنسبة للمؤسسة :

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.

- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.

- كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية .[1]

2-بالنسبة للمجتمع :

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة .

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.

---

[1]جميلة العمري, محمد زرقون ، دور الأطراف الخارجية للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،جامعة ورقلة ،العدد8، 2015، ص204

–ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.

– الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية .[1]

3–بالنسبة للدولة :

– تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.

– يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.

– المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الآلات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار .

على الرغم من أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلا أنه هناك جدلا بخصوص تبني المؤسسات لمزيد من الدور الاجتماعي، دون أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي حول عدد من الأسئلة الرئيسية:

– كيف يمكن توزيع موارد المؤسسة بشكل يساعد في حل المشاكل الاجتماعية .

– ما هي المشاكل التي يجب على المؤسسة أن تعنى بها بشكل خاص

– ما هي الأولويات التي يتوجب اعتبارها.

---

[1] طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي العامري ، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال وشفافية نظم المعلومات،دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 36، 2005 , ص106

– هل المسؤولية الاجتماعية تقتصر على نشاطات المؤسسة واستجابتها للقوانين أم أنها تتعلق أيضا بالنشاطات التطوعية التي تمتد إلى ما هو أبعد من المتطلبات القانونية.

– ما هي الأهداف والمعايير التي يمكن اعتبارها كافية أو ملائمة.

– ما هي المعايير والمقاييس التي يجب استخدامها لتقرير ما إذا كانت المؤسسة مسؤولة أو غير مسؤولة اجتماعيا.وقد ركز المؤيدون للمسؤولية الاجتماعية مناقشتهم حول القضايا الرئيسية التالية:

– تحقيق الأرباح يجب أن ينظر إليها بمنظور الأجل الطويل وليس بمنظور الأجل القصير كما كان في الماضي، حيث إنفاق المؤسسة لحل المشاكل الاجتماعية والذي يؤدي إلى خفض الأرباح في الأجل القصير من شأنه خلق ظروف بيئية ملائمة لبقائها ونموها واستمرار تدفق أرباحها في الأجل الطويل[1].

– كسب صورة جيدة للمؤسسة.

– المؤسسة التي تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية عادة ما تتجنب وطأة التشريعات والقوانين الحكومية.

– تحويل المشاكل الاجتماعية إلى فرص مربحة للمؤسسة .

– المؤسسة مصدر المشاكل الاجتماعية حيث تخلق مشكلة تلوث البيئة وأماكن عمل غير صحية

وبالمقابل تركز مناقشة المعارضين لتبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية :

---

[1] الطاهر خامرة ، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير في الاقتصاد وتسيير الموارد ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2006–2007 ، ص ص 82–83

– من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية أن تؤدي إلى زيادة إنفاق المؤسسة والذي ينعكس على تكلفة السلع والخدمات التي يقدمها وبالتالي تنخفض قدرته على منافسة المؤسسات الأخرى وخاصة الأجنبية منها.

– يؤدي مزيد من الدور الاجتماعي للمؤسسة إلى خرق قاعدة تعظيم الأرباح وتصبح عاجزة عن الارتقاء بالإنتاجية والاستثمار في البحث وتطوير تكنولوجيات الإنتاج وتقديم منتجات جديدة حيث وجدت المؤسسة أساسا للعمل وتقديم سلع وخدمات بنوعية عالية وأسعار معولة ومن حقها الحصول على عائد تعيد استثماره مما يسمح لها بالتوسع وبالتالي زيادة تشغيل العمال .

– مهما كانت موارد المؤسسة فإن قدرتها محدودة وإذا حملت بأهداف اجتماعية تتجاوز هذه القدرة فستتعرض للمخاطر وبالتالي إلحاق الضرر بالمجتمع ككل .

– صعوبة المساءلة والمحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود معايير موحدة لقياس الأداء الاجتماعي.[1]

[1] الطاهر خامرة ، مرجع سابق ، ص ص 83– 84

المبحث الثاني : اساسيات حول المسؤولية الاجتماعية

إن المسؤولية الاجتماعية لها أبعاد ومجالات عدة وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية بدءا من الابعاد والمبادئ وصولا الى المجالات والعناصر .

المطلب الأول: ابعاد و مبادئ المسؤولية الاجتماعية

يمكن توضيح أبعاد المسؤولية الاجتماعية واهم مبادئها كمايلي:

أولا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

ان المؤسسات تسعى إلى تحقيق اهداف أصحاب المصالح فأن هذه المصالح تختلف في مكانتها تبعا لطبيعة تأثيرها على المؤسسات أو حسب الزمن أو البيئة، وقد حدد الباحثون عددا كبيرا من العناصر التي تشكل ابعاد المسؤولية الاجتماعية ولكنهم يتباينون في ترتيب الأولويات، فأنها تصنف على النحو التالي:

1-**البعد القانوني** : اذ تبين لأصحاب المصالح بأن المؤسسات تنحرف عن مسؤوليتها فأنهم يسعون لدفع هذه المؤسسات لإيجاد قوانين تضبط سلوكها أو يشاركون في التشريع الامتثال المؤسسات لتلك القوانين ، فالبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية غير محصورة في حدود نطاق المؤسسة والمستهلك والمجتمع وما تربطهم من علاقات بل يعمل على حماية المؤسسات من بعضها الآخر نتيجة أساليب المنافسة الغير عادلة التي قد تحصل[1]، وما ينتج عنها من صراعات وازمات، ولهذا فالبعد القانوني يعتبر افضل قاعده للتعامل الرسمي التعاقدي الملزم الذي يمثل التكافؤ العادل المتوازن الى حد ما لمصالح جميع الأطراف كما يشمل هذا البعد على حق المسائلة

[1] ثامر البكري، التسويق أسس ومفاهيم معاصر ،دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ،ط 1، عمان، 2001،ص,233

الاجتماعية وهي حق الأفراد والمؤسسات والمجتمع المدني في الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة الأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحيتهم وقيام بواجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجة لهم وتلبية. متطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش وتشمل المسائلة الاجتماعية على مجموعه من الإجراءات التي يمكن ان تتخذ بواسطة المواطنين أو مؤسسات المجتمع المدني الأخضاع الموظفين للمسائلة، وهذه الإجراءات يمكن ان تقوم بها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة مثل الأفراد المجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني .

2- **البعد الاقتصادي** : يشير هذا البعد إلى خلق قيمة من خلال انتاج السلع والخدمات، من خلال استغلال الموارد الطبيعية وخلق فرص العمل ومصادر الدخل من أجل القضاء على الفقر, فأنه يركز على مبادئ المنافسة والحد من تفاوت من مستوى الدخل والتطور التكنولوجي، فأنه يشمل مجوعة كبيرة من كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية ويجب أن تؤخذ وفق أطر احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق ضررا في بيئة و المجتمع أيضا .[1]

3- البعد الأخلاقي : وتشير الاخلاق الى ضوابط والمعايير التي تعتمد عليها المؤسسات بغرض التمييز بين ما هو خاطئ وما هو صحيح فالمؤسسات التي تحاول تقوية السلوك الأخلاقي عليها ان تعي طبيعة تطور الالتزام الأخلاقي والأدبي للعاملين فيها كما يستوجب أن تستوعب الجوانب الأخلاقية، فقد عدت الاخلاق من الركائز والدعائم التي يستند عليها الاقتصاد، لأن المؤسسات ادركت ان الاخلاق لم تعد مجرد مسألة هامشية بل هي احد عوامل المهمة للنجاح، لأنه عندما

تقوم المؤسسة بالالتزام بمعايير القيم الاخلاقية للمجتمع وتمارس اعمالها : الضوابط استثمار بحد

[1] ثابت عبد الرحمن الدريس، ادارة الاعمال نظريات ونماذج وتطبيقات ،الدار الجامعية الإسكندرية، 2005 ،ص41

ذاته يؤدي الى تحسين وفق ضوابط وقواعد أخلاقية اجتماعية، يمكن أن تخلق من هذه صورتها بالمجتمع وقبولها .

4-**البعد الإنساني (الخيري):** وهو خدمة إنسانية تقدمها المؤسسة لمجتمعها من خلال تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر والمشاركة في إيجاد حل لمشاكل ودعم القضايا التي تتعلق بالمجتمع والبيئة، كاستخدام مواد صديقة للبيئة أو التبرعات التي تقدمها المؤسسات الجماعات فاعلة في المجتمع .

5- **البعد الثقافي:** تمثل المعرفة والتراث الفكري اذ تعبر عن الخصائص الحضارية وبإمكانها أن تؤثر على العديد من العناصر التنظيمية وكذلك على العاملين بالمؤسسة فأن دور الثقافة التنظيمية لها تأثير على كفاءة التنظيم وفعاليته، وأداء المؤسسة ، كذلك تساعد على تكوين هوية المؤسسة، وتؤثر على نمط الإدارة, حيث انها تعتبر قوة مؤثرة داخل المؤسسة، فأنها تدعم استقرار المؤسسة كنظام اجتماعي، ولها تأثير أيضا على ادراك المؤسسات لمسؤوليتها اتجاه المجتمع بالجانب الثقافي الذي يميز المجتمع الذي فيه فالعناصر الثقافية السائدة في المجتمع هي التي تحدد ثقافة المؤسسة وثقافة الافراد فيه، لذا فمن المنطق بروز فروقات ثقافية أساسية بين الأفراد في المجتمعات المختلفة [1].

ثانيا : مبادئ المسؤولية الاجتماعية

المبدأ الأول من مبادئ المسؤولية الاجتماعية احترام قواعد القانون والتوافق مع القوانين وإدارة النشاطات والأعمال وفق مبادئ وقواعد أخلاقية ولعل حوكمة الشركات وأخلاقيات الشركات جزء من هذه المسؤولية .

---

[1]طاهر محسن منصور الغالبي ، وائل محمد صبعي، إدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل ، دار وائل النشر عمان 2007 ص 121

– حقوق العاملين وأنظمة العمل والأجور وأماكن العمل .

– تنمية وتطوير المجتمعات المحلية .

– حماية البيئة وتحسينها ومكافحة التلوث البيئي.

– الأمن والأمان في العمليات الإنتاجية وفي المنتجات .

– تجنب نشاطات الفساد وعدم القيام بأعمال فاسدة.

تتضمن المسؤولية تجاه العاملين: المساهمة في التأمينات الاجتماعية، نظام للرعاية الصحية، توفير الأمن الصناعي ،توفير برامج تدريبية، المساعدة في تأمين سكن للعاملين ووسائل نقل.

– المسؤولية تجاه العملاء والمستهلكين: الشفافية والنزاهة ، عدم الغش أوتقديم منتجات

مؤذية صحياً، توفير بيانات عن المنتج وصلاحيته، إعلان وترويج صادق.

– المسؤولية تجاه المجتمع : دفع الضرائب وعدم التهرب، التبرع للمؤسسات والجمعيات الخيرية وتقديم الإعانات للفقراء ومساعدتهم ، إقامة معاهد تعليم وتدريب وتقديم منح دراسية، تقديم إعانات في الالات الصحية والثقافية وفي حالات الكوارث.

– المسؤولية تجاه البيئة: منع التلوث ودرء الأخطار البيئية الناجمة عن النشاطات

الإنتاجية، الاهتمام بالصناعات النظيفة بيئياً، والاستثمار في تدوير النفايات.[1]

[1]رسلان خضور ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة وعشرون ، سوريا ،2011، ص ص 7-8

المطلب الثاني :مجالات المسؤولية الاجتماعية

تظهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في أربعة مجالات تتمثل فيما يلي:

1-مجال المساهمات العامة: و ذلك من خلال مايلي:

- البذل في سبيل الإنسانية: ومن مظاهره تدعيم المؤسسات العلمية والهيئات الخاصة بالرعاية الصحية والهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية .

-المواصلات و النقل: توفير وسائل النقل للعاملين .

-الإسكان: ومن مظاهره المساهمة في تنفيذ برنامج الإسكان و انشاء مساكن للعاملين .

- الخدمات الصحية ومن أمثلة ذلك: تدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة والأمراض وتوفير وسائل الامكانيات وخدمات العناية والرعاية الصحية.

- رعاية مجموعة معينة من الأفراد: مثل المساهمة في رعاية المعوقين أو ذوي العاهات، و المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين.[1]

2- مجال الموارد البشرية: وتظهر المسؤولية الاجتماعية في هذا المجال من خلال:

- سياسات التوظيف: وهذا من خلال توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع، وكذا قبول توظيف الطالب أثناء العطلة الصيفية، قبول توظيف الأفراد المعاقين.

-تحقيق الرضا الوظيفي: و يتجلى ذلك في منح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي اتباع سياسة للترقية تعترف بقدرات كل العاملين وتحقق فرص متساوية للترقية وكذا إعداد برنامج

[1] لخضر إسماعيل ، ناصري ياسين ، مرجع سابق ، ص 15

مناسب، وتدريبي لزيادة مهارة العاملين مع المحافظة على استقرار العمل بالصيانة المستمرة للمعدات وجدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة مع تهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن.

3-**مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية** : وهذا من خلال الاهتمام بما يلي:

-الموارد الطبيعية: أي الاقتصاد في استخدام المواد الخام ومصادر الطاقة مع المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة.

-المساهمات البيئية: وهذا من خلال تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وتصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات والتخلص منها بطريقة غير مكلفة.

4 - مجال مساهمات المنتوج أو الخدمة: تتجلى المسؤولية الاجتماعية في هذا المجال من خلال:

- تحديد وتصميم المنتجات: وهذا من خلال القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين.

- تعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلى تقليل احتمالات التعرض ألي إصابة عند الاستخدام.[1]

- تحقيق رضا المستهلكين: وضع بيانات على عبوة المنتجات للتعرف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ انتهاء الصالحية.

- القيام ببرامج إعلامية تَعرف المستهلكين بخصائص المنتوج وطرق ومجالات استخدامه.

-توفير مراكز خدمة لصيانة و إصلاح المنتوج.

[1] لخضر إسماعيل ، ناصري ياسين ، مرجع سابق ، ص ص 15-16

ثانيا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

ينبغي للمؤسسات الاجتماعية أثناء ممارستها للمسؤولية الاجتماعية أن تعمل على أساس مجموعة من المبادئ المتمثلة في:

1-الاستدامة:

الاستدامة بكل الإجراءات المتخذة في الوقت الراهن من أجل بناء الخيارات المتاحة في المستقبل،فإذا بطريقة مفرطة لن تصبح متوفرة للاستخدام في الأزمان الآتية، وهذا الأمر يثير المخاوف خاصة في ظل محدودية الموارد.

إن محدودية موارد الخام خاصة ذات الطابع الاستخراجي كالحديد و الفحم يجب أن تعني باستخدام عقلاني حتى تكون متاحة للاستخدام في المستقبل، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد البدائل المناسبة مع ضرورة التنسيق بين تكلفة الموارد المتبقية والمصاريف التشغيلية للمؤسسات.

2-المساءلة:

تعني اعتراف المؤسسة بكل تأثيراتها الخارجية والداخلية، مما يحتم عليها تقدير حجم هذه الآثار والإبلاغ عنها للأطراف المتضررة من حكومة وعملاء وعمال مجتمع.[1]

أن هذا الاعتراف بالمساءلة يعني أن المؤسسة جزء من المجتمع ولها مسؤولية متبادلة من جميع أطرافه وعلى هذا الأساس يمكن لهؤلاء الاطراف اتخاذ تدابير تجاه المؤسسة، وعليها بالمقابل تبرير جميع الأعمال التي تقوم بها بموجب مبدأ المساءلة.

وضع التدابير المناسبة المتعلقة بأداء المؤسسة وبيئتها الخارجية والإجراءات المتخذة من طرفها،

[1] لخضر إسماعيل ، ناصري ياسين ، مرجع سابق ، ص ص 17-18

وهذا ما يتطلب تكاليف تعنى بهذا الجانب بالإضافة إلى إعداد تقارير تعتمد على الخصائص التالية:

- أن يكون التقرير مفهوما لجميع الاطراف.

- أن يكون ذو أهمية لمستخدمي هذه المعلومات.

- أن يتمتع بالموثوقية والدقة في القياس والبعد والتحيز.

- أن تكون التقارير متنوعة بين الكمية والنوعية حتى يسهل فهمه من طرف المستخدمين المختلفين لهذا التقرير.

3-الشفافية :

أن تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقراراتها وأنشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وان تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرها بشكل جوهري من قبل المؤسسة.

ويمكن إضافة مبادئ أخرى تحوي أهمية بالغة ونذكر منها:

- مبدأ الإذعان القانوني .

- مبدأ الإذعان القانوني .

- مبدأ احترام الأعراف الدولية .

- مبدأ مصالح الاطراف المعني.

---

[1] لخضر إسماعيل ، ناصري ياسين ، مرجع سابق ، ص 18

المطلب الثالث : عناصر المسؤولية الاجتماعية

لقد أجمع العديد من الباحثين على أن مؤسسات الأعمال تمارس عددا من المسؤوليات، التي تعد مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض لتشكل في نهاية المطاف فلسفة المسؤولية الاجتماعية، التي تسعى المؤسسة إلى تطبيقها بما يحقق لها الفوائد المرجوة، ولقد حدد عدد كبيرا من الكتاب العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية ولكنهم تباينوا في ترتيب هذه العناصر ويرجع ذلك إلى الاختلاف في بيئة الدراسة وطبيعة النشاط الممارس، لكن رغم ذلك فإن بعض من هذه العناصر تأتي في مراتب متقدمة وعموما حددت العناصر الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية في سنة أبعاد .

1- **المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المحلي** : يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة للمؤسسات شريحة مهمة، إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقة معه وتعزيزها ، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطها تجاهه من خلال بذل الأنشطة والخدمات الدفع النفع العام للمجتمع من جهة، والمساعدة في القضاء على المشكلات الاجتماعية من جهة ثانية، ومن أهم الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع ما يلي :

-التبرعات للمؤسسات الخيرية والمؤسسات غير الحكومية لتمويل وتوفير احتياجات الأفراد المحتاجين .

-دعم المجتمع بالحاجات الأساسية من مأكل ومشرب .

-دعم مجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية رفيعة الرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول السوق العمل وكذلك التبرع للطلبة المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة الدراسة العليا في الداخل

---

[1] خويلدات صالح ، المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق للمؤسسة ، رسالة ماجستير في التسويق ، كلية العلوم التجارية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2010-2011، ص ص 73-74

أو الخارج دعم المجالات الصحية كإقامة مستوصفات طبية وغرف عمليات كاملة في بعض المستشفيات والمساهمة في إقامة مستشفيات الأمراض الخطيرة والمزمنة مثل مرض السرطان، هذا فضلا عن تعويض الأفراد عن أي ضرر يلحق هم نتيجة العمل بالمؤسسة دعم مجالات ثقافية تتمثل في إقامة المكتبات في المناطق الفقيرة نشر الكتب تمويل المعارض وإصدار المحالات العلمية والثقافية .

– دعم أنشطة رياضية متعلقة في التبرع للأندية الرياضية والمساهمة في توفير البنية التحتية ومرافق الملاعب الرياضية والمنتزهات الصالح الأطفال والنساء وكبار السن[1].

– مساعدة الأفراد في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية كما هو الحال عند سقوط المنازل القديمة أو حدوث حرائق عشوائية.

2 – المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن والمستهلكين المستهلكون : هم أفراد المجتمع الذين يقومون بشراء واستهلاك ما تقدمه المؤسسات من سلع وخدمات والذين تعتبر صورة العلاقة معهم أكبر بكثير منها مع المساهمين والمستخدمين، حيث تهدف المؤسسة من خلال توجيه أنشطتها للمستهلكين لتحقيق أهدافها الاقتصادية المتمثلة في زيادة أرباحها والرفع من حصتها السوقية.

ومن أهم أنشطة الأداء الاجتماعي التي تقدمها المؤسسة للعملاء والمستهلكون تلك المرتبطة بالمنتج من توفير البيانات للمنتجات مثل تواريخ الإنتاج، فترة الصلاحية، المكونات كيفية الاستخدام، مقادير الاستعمال (حالة المنتجات الطبية) و إصدار فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية للمنتج، والتزامها بالإعلان الصادق والأمين عن المنتجات والسلع، ومتابعة السلع إلى ما بعد الاستهلاك بتوفير خدمات ما بعد البيع والالتزام بالضمان الرد على الشكاوى المقدمة [1]من

[1] خويلدات صالح، مرجع سابق ، ص74

العملاء والاستجابة المناسبة لها و مراعاة الشفافية والنزاهة في السوق وعدم الخداع والغش في التعامل مع العملاء وبعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار ....

3- المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين : يمثل الإنفاق على الموارد البشرية في المؤسسة استثمار حقيقيا ذو عوائد قصيرة وبعيدة المدى، حيث تمثل اليد العاملة داخليا من مجالات المسؤولية الاجتماعية، وعموما تلتزم المؤسسة بتوفير خدمات لتحسين ظروف حيدة للمستخدمين وذلك من خلال :

-توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج والإنفاق على العاملين الراغبين في إكمال دراستهم العليا وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية[1].

- المساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم للحصول على مرتب تقاعد مناسب بعدالخروج على المعاش.

-وضع نظام تأميني خاص بالمؤسسة مع العاملين.

-وضع نظام للرعاية الصحية والعلاج والمستشفيات دفع نفقات الأدوية الطبية.

-وضع نظام الحوافز والمكافات إقامة سكنات للعاملين أو على الأقل مساعدتهم ماديا للحصول على سكن مناسب توفير وسائل النقل من أماكن العمل إلى السكن والعكس توفير الأمن الصناعي والعمل على تفادي الحوادث بالمؤسسة.

-توزيع حصة على العاملين من الأرباح السنوية الموزعة. و تجدر الإشارة إلى أن هذه الأنشطة تساهم في توفير مناخ مناسب يشجع على بذل المزيد من الجهد والعطاء، وكذلك الإحساس

---

[1]طاهر محسن الغالبي، ادارة واستراتيجية منظمات الاعمال المتوسطة والصغيرة، دار النشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2009، ص ص 85-86

بالانتماء والولاء للمؤسسة وإدارتها، مما يترتب عليه تحقيق منافع وعوائد اقتصادية مباشرة وغير مباشرة للمؤسسة .

4- **المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموردين :** الموردون هم تلك الأطراف التي تقدم مقومات الإنتاج الأساسية للمؤسسة من مواد عام وآلات وقطع الغيار ومواد الصيانة وغيرها، حيث تنظر المؤسسة إلى العلاقة بينها وبين الموردين على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم المؤسسات تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة، وتحرص المؤسسة على تقديم أسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لعمليات المؤسسة والالتزام بتسديد حقوقها المجاهم في الأجال المحددة، العمل على الصدق والحد في التعامل معهم، تقوم المؤسسة بتدريب الموردين لتطوير طرق العمل معها، وتحاول إقامة علاقات تجارية طويلة الأمد معهم.

5- **المسؤولية الاجتماعية اتجاه المساهمين :** بعد المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المؤسسة، لذا فإن الالتزامات اتجاه المساهمين تعد في أقصى درجة من الاهتمام، ولكن بالمقابل يمكننا القول أن المساهمون لا يمتلكون المؤسسة بل لهم فيها حقوق محددة لأن التزاماتهم محددة، وتكمن مسؤولية المؤسسة التجاههم في تحقيق أقصى ربح لهم من خلال العمل على زيادة حجم المبيعات للرفع من الأرباح، حماية أصولهم بالمحافظة على المؤسسة وموجد الهاء معاملة المساهمين بصورة عادلة وعدم التمييز بينهم و إشراكهم في اتخاذ القرار عن طريق حضور الجمعيات العامة والاجتماعات الخاصة بالمؤسسة[1].

[1] خويلدات صالح، مرجع سابق ، ص ص 74-75

المبحث الثالث : قياس المسؤولية الاجتماعية

لقياس المسؤولية الاجتماعية يجب معرفة اولا الأداء الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي ، ثم معايير قياس المسؤولين. الاجتماعية و أنماط المسؤولية الاجتماعية .

المطلب الاول : الاداء الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية

أولا : مفهوم الأداء الاجتماعي

يقصد بالأداء الاجتماعي نجاح مؤسسة الأعمال في تحقيق أهدافها الاجتماعية الموضوعة و المحددة سلفا. ويقسم الأداء الاجتماعي إلى قسمين داخلي و خارجي، ففي حين يرتبط الأداء الداخلي بالمالكين والعاملين، فإن الأداء الخارجي تعني به الأداء تجاه الزبائن المجتمع

المحلي، الحكومة، وذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانيا : معايير تقييم الأداء الاجتماعي

المعيار هو وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار أو حكم موضوعي على حالة معينة ويأخذ أشكالا مختلفة فقد يكون قاعدة قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، و قد يكون عبارة أو جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب و معادلات تغذى بمعلومات إحصائية من واقع المنظمة، ومعظم هذه المعايير تعتمد على القواعد المحاسبية و الاقتصادية و التقنية و تتطلب عملية تقييم الأداء توفر مجموعة من المعايير الغرض حساب مستوى الأداء الذي حققته الوحدة،والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها[1]، وتتمثل فيمايلي :

---

[1]مقدم وهيبة ، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية ، رسالة دكتورة في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر ، 2013-2024، ص ص162-164

-**معيار الصلاحية:** حيث لابد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامها وان تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتاجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية

المستفيدة بصورة حقيقة تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب، وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

- **معيار الحيادية:** يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق والتقرير عنها بنزاهة وتجرد وبحيث لا تنطوي على تحيز بالتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر لها التميز واضحا والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

- **معيار السببية:** مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية للمؤسسة حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية.

- **معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية:** يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليها في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي، وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد، إلا انه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة .

-**معيار العائد الاجتماعي:** ويمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية محل مبدأ تحقيق الإيراد في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق .

---

[1] سفير محمد وآخرون ، آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الافصاح عنه ، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ، العدد 4، 2018، ص5

المطلب الثاني : معايير قياس المسؤولية الاجتماعية

المعايير المعتمدة لقياس المسؤولية الاجتماعية لا يوجد اتفاق موحد بين الباحثين و الدارسين حول منظومة المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها و إتباعها لقياس درجات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات ،لكن الغالبية من هؤلاء الباحثين يؤكدون على ضرورة اعتماد المعايير والمؤشرات التالية والتي تمثلت في 4 مؤشرات أساسية و هي:

1- مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: ويكون ذلك من خلال درجة التزام المؤسسات بتوفير الظروف والشروط الصحية للعاملين في بنية العمل الداخلية،"مع مراعاة لمسائل أخلاقيات العمل كالعدالة والمساواة و تكافؤ الفرص و الاهتمام باحتياجات العاملين و متطلباتهم،إضافة إلى قيام الإدارة بمساعدة العاملين على تخطيط مسارهم الوظيفي و تطويره،وتوفير الشروط الملائمة لتحقيق العاملين ذواتهم" ويركز هنا هذا المؤشر أن المؤسسة لا تركز إلا على الأجر الأساسي الذي تقدمه للعاملين،بل هنا يجب التركيز والاهتمام بخلق كافة العوامل اللازمة لتعميق الولاء و الانتماء للعاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية و تدريبهم و تحسين و ضعهم الثقافي و الاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة عملهم.

2- مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: و هنا تقوم المؤسسة بمعايير البيئة و حمايتها من خلال معالجة النفايات بكافة أشكالها و استخدام أعمال التنقية بالنسبة للمؤسسات الصناعية التي تنبعث منها الأدخنة والغازات الضارة بالصحة العامة و البيئة،وهي نقطة أساسية و مهمة حتى تحافظ المؤسسة على البيئة المحيطة بها والتي تعمل فيها حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن[1]

[1]سميرة لغويل ، نوال زمالي ، المسؤولية الاجتماعية المفهوم الابعاد المعايير ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 27، 2016، ص 307

البيئة المحيطة و التي جاءت من نشاطها الصناعي و قد تشمل أبعد من ذلك كتلوث الهواء[1] والمياه و المزروعات و غيرها.

3- مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع: و يكون من خلال درجة إسهام المؤسسات في التنمية الاجتماعية والمستدامة من

خلال الترشيد في المشاركة والإسهام الفاعل في برامج الرعاية الصحية والتعلمية و مكافحة الفقر والبطالة من خلال

المساهمات للمؤسسات الثقافية و الرياضية و الخيرية و مشاريع التوعية الاجتماعية.

4 -مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: تفاعل المؤسسات بطريقة إيجابية مع قضايا البحوث العلمية بمختلف أشكالها بما يخدم ضمان التقدم و الازدهار ،وتحقيق التميز في عموم ميادين الحياة ،وذلك من خلال رعاية المبدعين و المبتكرين ،وتأمين البنية المناسبة و المستلزمات الضرورية التي تمكنهم من استثمار المعرفة بشكل فعال ،وهنا تراعي المؤسسة في هذا المعيار كافة التكاليف التي تنصب في خدمة المستهلكين من رقابة و جودة الإنتاج،وتكاليف البحث و التطوير و المتابعة والتدريب و تطوير العاملين و غيرها من الخدمات التي تحقق الرضا الوظيفي.

إضافة غلى ما تم ذكره فقد وصفت مؤسسة المقاييس الدولية معايير عالمية لقياس المسؤولية الاجتماعية،وذلك من خلال إطلاق ما يسمى بالمواصفة العالمية القياسية للمسؤولية الاجتماعية تحت مسمى/ ISO 26000 /وهو بمنزلة وثيقة يحدد فيها الدليل المرشد الموجه لكافة المؤسسات بخصوص المسؤولية الاجتماعية التي يفترض مراعاتها بموجب هذه الوثيقةو تناولت هذه المواصفة المجالات الأساسية و هي[1]: حقوق العمال و أساليب ممارسة الأعمال،حقوق المستهلك و متطلبات

[1] سميرة لغويل ، نوال زمالي ،مرجع سابق ، ص 307

حمايتها،منظومة حقوق الإنسان ،الحفاظ على البيئة ،التنمية المستدامة،المشاركة الاجتماعية وتعد هذه المواصفات وثيقة مهمة و محفزة للمؤسسات و ذلك من أجل الوصول لزيادة مستوى مسؤولياتها و نجاحها داخل المجتمع.

المطلب الثالث: أنماط المسؤولية الاجتماعية

لا شك أن الإخفاق الذي وقعت فيه المؤسسات جراء عدم الموازنة بين مصلحة المؤسسة المالكين كهدف من المسؤولية الاقتصادية ، وأصحاب المصلحة والمجتمع بشكل عام المسؤولية الاجتماعية، أدى إلى تعال الأصوات التي تؤكد على إعادة التوازن الصالح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وأن تكون هذه المسؤولية جزاء أساسيا من إستراتيجيتها وسياستها وليس مسألة ضمنية تتحقق كنتاج تلقائي ثانوي للسؤولية الاقتصادية، وفي هذا السياق يمكن أن نميز بين أربعة أبعاد رئيسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية :

1- البعد الاقتصادي : إن تعظيم الأرباح هو العامل المفسر هذه المرحلة، كما أن مبدأ " كن مربحا هو الأساس الذي يحكم كل الأشياء في هذا النمط حيث تصبح المؤسسات بمثابة منشآت ومولدات للأرباح من أجل تحقيق مصالح المالكين والمساهمين أما الأدوات والإرشادات والمعايير فيما يتعلق بالإعلام عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ومن الاستدامة المتعلقة بتأثير المؤسسات على المجتمع المحلي ومدى مساهمتها في الخدمة الاجتماعية يمكن أن تتحقق بشكل غير مباشر وبدون الحاجة إلى تدخل الدولة (القوانين والتشريعات) أو بالنشاط الاقتصادي الحكومي، وينظر أصحاب هذا النمط إلى أن الأنشطة الاجتماعية مرتبطة بالاستثمارات التي يقدمها المالكون أو المستثمرون بتوفير فرص عمل عند بدأ المشروع وفرص عمل عند مباشرة العمليات المتعلقة[1]

[1] خويلدات صالح، مرجع سابق ، ص ص 75-76

بها، كما أنها تدفع الضرائب عند انتهاء السنة المالية والتزامات أخرى لأطراف عدة (الموردين بيوت الإقراض البنوك ...) وعند تحقيق الأرباح فإنها توزع جزءا منها والجزء الآخر يمكن استخدامه في توسيع عمليات المؤسسة الشيء الذي يوفر فرص عمل جديدة ويلي حاجات الأفراد من سلع وخدمات ودفع ضرائب إضافية أخرى.

مما يلاحظ من هذا النمط أن المسؤولية تعمل من اجل المصلحة الذاتية والخاصة للمؤسسة أما تحقيق الرفاه الاجتماعي ما هو إلا ثانوي لهذه المصلحة، وقد كلف هذا التوجه خسائر كبير للمؤسسات جراء الصراع الدائم بينها وبين مجتمع نشاطها خصوصا القوى العاملة والنقابات العمالية والمستهلكين بسبب الانتهاكات الأخلاقية للمجتمع وقيمه ومعاييره .

2- النمط القانوني : يضل الربح هو العامل المفسر لهذه المرحلة في الجوهر، إلا أن المؤسسات بحيرة على الالتزام بالقوانين والتشريعات سواء كانت محلية أو وطنية أو إقليمية أو دولية والتي تنظم أنشطة المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه، وقد أطلق على هذا التوجه تسمية "الامتثال القانوني " حيث يمثل القانون مقياس التمييز بين ما هو صائب وما هو خاطئ من أنشطة المؤسسات.

في ظل هذا النمط تعتبر المسؤولية الاجتماعية إلزامية لتفادي الاصطدام بالقانون من خلال التركيز على الالتزام بالحد الأدنى من المسؤولية التجاه المجتمع، ولعل الأهم أن المؤسسات بانت تدرك وفق هذا النمط أن المصلحة الذاتية ضيقة ولا تخدم إلا المصالح الذاتية، كما أنها مكلفة مما يفرض عليها تبين المسؤولية القانونية والتي لا تتعارض مع القوانين من جهة والخدم أهداف المؤسسة من جهة ثانية.[1]

3- النمط الأخلاقي : إن الأخلاق هي مجموعة المعايير والقيم التي تحدد ما هو سليم وما هو

[1] خويلدات صالح، مرجع سابق ، ص76

عادل، فالمسؤولية الأخلاقية بقدر ما تتجاوز الحد الأدنى من الالتزام القانون فإنها كذلك تتسم بالطوعية والاستجابة الواعية المؤسسات الأعمال بما يتوقعه المجتمع وبطريقة تضمن تحقيق سمعة أقوى وقبول أوسع للتعامل مع أصحاب المصالح.

ففي هذا النمط يتم تخطي المصلحة الذاتية التي تقوم عليها المسؤولية الاقتصادية كما أنها تتخطى المسؤولية القانونية الملزمة في جوانب كثيرة منها لتصل إلى إثراء وتطوير صورتها وسياستها وبرامجها لتحقيق نوعية الحياة للأفراد المجتمع، حيث تمارس المؤسسة العديد من الأنشطة والتي تتمثل في المبادرات الاجتماعية وبرامج التطوع والرعاية للمشروعات الاجتماعية والأخلاقية

(الاستثمار الأخلاقي)، وكل هذا من شأنه أن يحقق مصلحة المجتمع والمؤسسة في أن واحدة.[1]

[1] خويلدات صالح، مرجع سابق ، ص76

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن مصطلح المسؤولية الاجتماعية الذي يراد به التحدث عن التبرعات والإسهامات الخيرية والمشاريع غير الربحية، وهو ليس كذلك ، فالمسؤولية الاجتماعية هو عملية وطريقة تفكير حديثة في الاستثمار والتجارة وحتى تعظيم الأرباح وأنها لا تشكل عبء، فتتحها في إستراتيجية المؤسسة يساعدها على تقديم مشاريع تنموية للمجتمع وتوفير سلع وخدمات قابلة للاستهلاك، وغير مضرة بالبيئة من بداية تصنيعها حتى استهلاكها من قبل المستهلكين، التحلي بالأخلاقيات التجارية، ومعاملة النساء والأطفال والاهتمام بالموظفين وحماية السلالية .

فالمسؤولية الاجتماعية تطرح فكرا جديدا يقوم على مبدأ ربح مع كافة الأطراف التي تتعامل معهم المؤسسة من موردين مساهمين وحملة أسهم، عملاء ومستهلكين، سياسات وقوانين... كما أن تحلى المؤسسة بروح المواطنة الصالحة بشكل تلقائي وطوعي يتيح أمامها العديد من المزايا ستعود تبعا على المؤسسة باستفادها من حوافز تشجيعية من طرف الدولة و كسب ولاء عملائها وهو ما يعزز مركزها في السوق، هذا فضلا عن أن التزامها بأنشطة المسؤولية الاجتماعية يترك أثرا ايجابيا لدى الموظفين والعمال وهو ما يخلق لديهم نوعا من التفاني في العمل والرضا الوظيفي، وكل هذا سينعكس بالضرورة على زيادة الأرباح و اتساع حجم الاستثمارات، ورفع الكفاءة لدى العاملين والرفع من إنتاجيتهم.

الفصل الثاني : مفاهيم أساسية عن البنوك التجارية

تمهيد:

ازدادت أهمية البنوك التجارية في العصر الحديث و أصبحت تشكل عنصر هام في تنمية و تطوير مختلف قطاعات الاقتصاد و مع التطور التكنولوجي و تنامي ظاهرة العولمة، ازدادت حاجة البنوك لتبني المسؤولية الاجتماعية، التي أصبحت تعتبر واجبا أخلاقيا لكنها في نفس الوقت تعتبر إحدى الوسائل الرئيسية التي يستخدمها البنك لتحسين الإنتاجية و تعظيم الرباح، و نستعرض في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني :موارد واستخدامات ووظائف البنوك التجارية

المبحث الثالث : المسؤولية الإجتماعية في البنوك التجارية العمومية والخاصة

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تقوم البنوك بدور أساسي في تطوير الاقتصاد الوطني حيث تقدم خدمات مالية لا يمكن للاقتصاد الاستغناء عنها ، و بالتالي فهي محرك الاقتصاد ، ولتوضيح الأهمية و الدور الذي تلعبه هذه البنوك في تحريك و تمويل النشاط الاقتصادي تجدر بنا أن نتطرق إلى عدة نقاط رئيسة.

المطلب الاول: لمحة عن البنوك التجارية

يقصد بالبنك التجاري : أي مؤسسة شركة مساهمة مكونة لفرض التعامل في النقود أو الائتمان بهدف تحقيق أقصى ربح ، وهو المكان الذي يتم فيه حفظ الودائع النقدية وتقديم السلف النقدية وتيسير المدفوعات عن طريق القيود الدفترية (نقل حساب لحساب عميل آخر) بطرق مختلفة لتقليل الحاجة الفعلية للنقود، وتعود العمليات البنكية إلى عهد بابل القرن الرابع قبل الميلاد و إلى الإغريق الذين عرفوا تبادل العملات وحفظ الودائع ، وخلال القرون الوسطى ظهرت عمليات المتاجرة بالنقود و قد بدأت هذه الأخيرة بفكرة الصراف الذي يكسب دخله عن طريق تبادل النقود ويرجع أصل كلمة Banque إلى الكلمة الإيطالية Banco ، حيث ظهر أول شكل من أشكال البنوك التجارية في الفترة الأخيرة في القرون الوسطى أي في القرنين 13 و 14 بعد ازدهار المدن الإيطالية خاصة البندقية وقوة ، حيث شاعت فكرة قبول الودائع مقابل شهادات اسمية في أول الأمر مقابل شهادات قابلة للتحول في الأخير مقابل شهادات لحاملها .[1]

[1] جميل باشا العيد ، التقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية ، مذكرة ماستر في المالية والتجارة الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة مستغانم ، الجزائر، 2022-2023، ص 14

و من هذه الأخيرة ظهر ما يسمى بالشيك و النقود الورقية و قد أذى استمرار التطور إلى قيام الصيارفة باقتراض الغير اعتمادا على أموالهم الخاصة و على الأموال المودعة لديهم ، و أحيانا السماح للمودعين بسحب أموال تتجاوز قيمة أرصدتهم السحب على المكشوف ، و هذا نظير فائدة يتلقونها من المقترضين ، الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد من الصيارفة و إلى إنشاء بنوك حكومية للمحافظة على الودائع و في عام 1587 تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم Banco delja pizza dihialو في عام 1609 تم إنشاء بنك أمستردام و كان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع آخر ، و إجراء المقاصة بين الكمبيالات و من بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد من البنوك تزداد تدريجيا و كانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها الأفراد أو العائلات، و كانت القوانين تقضي بحماية المودعين حتى يمكن إرجاع الأموال لأصحابها في حال إفلاس هذه البنوك ، و بهذا أخذت وظائف البنوك تتطور و يمكن تلخيصها في : قبول الودائع، إقراض الأموال للغير ، خلق النقود .

ثم شهد القرن تعديلات في قوانين إنشاء البنوك ، حيث سمحت بتكوين بنوك بشكل شركات مساهمة و يرجع ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا ، مما أدى إلى نمو الشركات ، و قد تم تأسيس عدة بنوك وخلال هذه الفترة ظهرت البنوك المتخصصة في منع الائتمان القطاع معين كالقطاع العقاري و الزراعي والصناعي .

[1]جميل باشا العيد ،مرجع سابق ، ص ص 14-15

المطلب الثاني : تعريف البنوك التجارية

الجديد. هذا وقد ساهم تنوع العمليات الاقتصادية والمبادلات التجارية في تنوع وتعدد العمليات المصرفية، مما استدعى تخصص البنوك في أنواع معينة من العمليات، فظهرت البنوك المتخصصة.

أولا :تعريف البنك

هو مكان تجميع الأموال على شكل ودائع أو مدخرات صغيرة، أو اشتراكات ليتم توظيف هذه الأموال واستخدامها تبعاً لدرجة استقرارها ومقدارها وحجمها.

ثانيا: البنك التجاري :

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.

عرف بعض الكتاب البنك بأنه: (المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها)).

ويرى آخرون في البنك التجاري: ((مكان النقاء عرض الأموال بالطلب عليها)) على الرغم من تعدد التعاريف إلا أنها جميعاً تشترك أو تتفق بأن البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق عدة أهداف من أهمها:[1]

-الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك هو العائد على رأس المال.

[1]اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية ، الطبعة 1، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الاردن 2016، ص ص 12-13

– تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدى الأفراد بما يعود بالنفع عليهم والخدمة للاقتصاد الوطني. ولكي تتخذ أية مؤسسة صفة البنك التجاري، لابد من توافر عدة شروط حتمتها التشريعات المصرفية وهي:

– أن الأعمال التي تمارسها المؤسسة المصرفية هي على سبيل الاحتراف أو الاعتياد وليس نشاطاً طارئاً مؤقتاً.

– إن المتاجرة بالنقود التي يمارسها المصرف على سبيل الاحتراف تعني أن الأموال التي يستخدمها في عملياته هي من الأموال التي يتقاضاها من الجمهور أفراداً أو مؤسسات على شكل ودائع أو قروض أو ما في حكمها.

– تقدم البنوك التجارية خدمتها المصرفية للجمهور دون تمييز، كما تتيح للمدخرين فرص متنوعة الاستثمار مدخراتهم وتعتبر البنوك التجارية من أكثر الوسطاء كفاءة الخدمة كل من المقرضين (المدخرين) والمقترضين. والجهاز المصرفي يلعب دوراً كبير الأهمية في خدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الإنتاجية منها والمالية، فهو بما يملكه من وسائل وإمكانيات تتيح له تجميع الأموال والأصول النقدية من مصادرها المختلفة، ليعيد استخدامها واستثمارها في شتى مجالات الاقتصاد الوطني. لتحقيق أهداف عديدة من أهمها زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين .[1]

المطلب الثالث : الخصائص والاهداف للبنوك التجارية

وسنتطرق إليهما فيمايلي :

[1] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي،مرجع سابق ، ص13

أولا : خصائص البنوك التجارية

– قيام البنوك التجارية بتجميع المدخرات للزبائن في صورة ودائع وهي بذلك كباقي المؤسسات الوسيطة ومع ذلك فإن المصارف التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لزبائنها أن يحتفظوا بودائعهم بصورة ودائع جارية تحت الطلب[1]، وتكون هذه الودائع معرضة للسحب في أي وقت وذلك بواسطة الصكوك كما يمكن تحويل ملكيتها أيضا, وبذلك يترتب على البنوك التجارية التزامات مالية نتيجة قبولها للودائع الجارية وبالتالي هي جزء من عرض النقود وهذا مالا تتصف به المؤسسات المالية الأخرى.

– يغلب على نشاط البنوك التجارية الطابع القصير الأجل فمعظم نشاطها يخرج من مجال سوق رأس المال ويندرج تحت مجال سوق النقد بينما تتميز البنوك غير التجارية في أنه يغلب على نشاطها الطابع المتوسط وطويل الأجل [2]، ويندرج نشاطها بصفة رئيسية في مجال سوق رأس المال فهي تعمل في مجالات الصناعة والزراعة والمجال العقاري لذلك فإن مواردها تتميز بطابع متوسط الأجل بما يتناسب مع طبيعة استخدام هذه الموارد.

– تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية والودائع الجارية الجديدة المشتقة تشكل نقود لم تكن موجودة أصلا، وتستمد صفة النقود كونها قابلة للسحب بالشيك وبذلك يكون جزء من ودائع البنوك التجارية يتداول كنقود وهي تعتبر كجزء من عرض النقود وبالتالي فأي زيادة في الودائع الجارية هي زيادة في كمية

---

[1] رضا صاحب أبو حمد ال على، إدارة المصارف مدخل تحليلى كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 20 عمان 2002 ، ط1 ص20

[2] محمود يونس ، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2003/2002 ، ص264

المعروض النقدي "أما المؤسسات المالية الأخرى فإن القروض التي تمنحها لا يترتب عليها تأثيرات واضحة على عرض النقود لأن الأموال التي تتعامل بها في مجال الائتمان لا تنشئها هذه المؤسسات وإنما تأتي من اقتراضها لها. [1]

ثانيا : أهداف البنوك التجارية

تتنازع على البنك التجاري غايات وأهداف متعارضة يسعى دائما إلى المواءمة بينها، بحيث لا يطغى تحقيق هدف على الوصول للهدف الثاني وهذا من أجل المحافظة على سير البنك ويمكن إجمال أهداف البنك التجاري فيما يلي:

1 – الربحية: في العالم المصرفي توجد دائما وباستمرار مفاضلة بين المخاطرة والعائد، فتحمل المخاطرتوليد إيرادات متوقعة أعلى من خلال آليات مختلفة على سبيل المثال تقديم قروض ذات هامش مرتفع للعملاء محفوفين بالمخاطرة يزيد من المكاسب على المدى القصير ، ولكنه يزيد أيضا من فرص ولكن إذا تحولت المخاطر إلى الواقع يمكن أن يولد سلوك تحمل المخاطر خسائر فتكون العلاقة بين المخاطرة والعائد موجودة ولكنها يجب أن تفهم كعلاقة بالربحية المتوقعة .[2]

إذن فالهدف من إدارة المخاطر تحقيق خسائر في المستقبل، ومن الواضح أن الرهان هو أن المحصلة الصافية سوف تكون إيجابية،هو الوصول بالمفاضلة بين المخاطرة والعائد إلى المستوى

---

[1] رضا صاحب أبو حمد ال على، مرجع سابق ، ص 20

[2]حفايظية آية ، بن شيحة هديل، إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية ، مذكرة ماستر في الإدارة المالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة ، قالمة ، 2022-2023، ص ص 15-16

الأمثل.

2- السيولة : نظرا لأهمية السيولة للبنك التجاري من حيث قدرته على مواجهة الالتزامات في أي لحظة، وجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة العاطلة بغية سداد ما عليها من مستحقات في وقتها.

وتعني السيولة أي أصل من الأصول مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة، وبأقل خسارة، أما في القطاع المصرفي، فالسيولة هي مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان، لذلك فقد أصبحت البنوك التجارية ملزمة بأن تحتفظ بنسبة من أموالها لدى البنك المركزي كضمان إضافي لتوفر السيولة .

3- الأمان: لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس مالها، فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري، ولهذا تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب مشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، ومن أجل ذلك يجب على البنوك أن تضع قواعداً محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطرة المصرفية التي تعاني منها جراء قيامها بوظائفها المختلفة.[1]

[1] حفايظية آية ، بن شيحة هديل، مرجع سابق ، ص ص 16-17

المبحث الثاني :موارد واستخدامات ووظائف البنوك التجارية

تحتوي ميزانية المصرف التجاري بندين أساسيين:

-جانب الموارد وهي المبالغ التي يوظفها البنك أو يستطيع توظيفها.

-جانب الخصوم : وهي المبالغ التي يتوجب على البنك تسديدها للآخرين أو ترتبت عليه.

واستنادا لذلك فإن ميزانية المصرف التجاري هي وثيقة تتضمن تقرير المختلف الحقوق أو بنود القيم التي يمتلكها المشروع، وكذلك مختلف الديون أو بنود القيم التي يلتزم بها هذا المشروع في مواجهة الغير وفي مواجهة مالكيه، وتسمى تلك الحقوق بالأصول، وتسمى الديون بالخصوم ذا هي بيان يفصل أصول والتزمات البنك التجاري خلال فترة زمنية معينة بهدف بيان المركز المالي للبنك التجاري، فان جالب الالتزامات بين موارد البنك المتعددة بينما الأصول تبين استخدامات البنك لتلك الموارد.

المطلب الأول : موارد البنك التجاري

- موارد البنك التجاري:

- **الالتزامات** : وهي التزامات على البنك للغير وهي تمثل موارد البنك،وتتضمن ما يلي:

1-الموارد الذاتية : وتضمن الموارد الذاتية أموال المؤسسين أو ما يعرف بأصحاب حقوق الملكية، حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك والذي عادة ما يستهل به نشاطه ولاحقا قد يتوسع

البنك في نشاطه من خلال مخصص الاحتياطي والأرباح غير الموزعة أو من خلال زيادة رأس[1]

[1] سحنون خالد ، مدخل إلى إدارة البنوك ، مطبوعة بيداغوجية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تيارت ، الجزائر ، 2022-2023، ص 12

المال، وفي الغالب تشكل الموارد الذاتية ما بين 10% إلى 15% من جملة موارد البنك التجاري وتتمثل في:

- **رأس المال المدفوع** : وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك، وعادة لا يشكل رأس المال إلا نسبة ضئيلة إجمالي موارد البنك. ويعتبر رأس المال في البنك التجاري بمثابة تأمين لمواجهة الخسائر التي قد تحدث في جانب الأصول، ومن وظائفه ما يلي:

-يعتبر مقياس الحقوق الملكية.

-حماية أموال المودعين في حالة إفلاس البنك (وظيفة وقائية) .

-مواجهة تكاليف بدء النشاط.

-تلبية الطلب غير المتوقع على السيولة.

-مواجهة الخسائر غير المتوقعة.

-مواجهة وتغطية المخاطرة.

-إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية.

-تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها البناك لأنه لا يمكن تمويل هذه الأصول عن طريق الودائع لأنها لا تتحول إلى نقدية إلا عند التصفية.

-يعتبر بمثابة وسيلة ضمان لكل من يمنح البنك ائتمان، مما يدعم المركز المالي وسمعته.

---

[1] عماد غزازي ، موارد واستخدامات بنك تجاري ، www. Scribd .com

- **الاحتياطات** :وهي عبارة عن نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال، ونميز نوعين من الاحتياطات:

-**الاحتياطي القانوني** : وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي وبنص قانوني من قبل البنك المركزي يحدد بموجبه معدل الاحتياطي النقدي وحده الأقصى.

-**الاحتياطي الاختياري:** وهو احتياطي خاص تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها ووفقا لنظامها الأساسي بهدف دعم وتقوية مركزها المالي.

- **المخصصات:** وتشمل في اقتطاع نسبة من الأرباح بغرض تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير كتوقع انخفاض في قيمة أسهم معينة، أو تكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه.

- **الأرباح غير الموزعة:** حيث يقوم البنك التجاري باحتجاز نسبة من الأرباح المحققة في نهاية السنة، والتي لا يقوم بتوزيعها.[1]

2- الموارد غير الذاتية: وتتضمن الموارد غير الذاتية أموال جميع أصحاب الودائع لدي للبنك التجاري (التجارية الثابتة / الادخارية)، كما تتضمن الموارد غير الذاتية الديون أو الأموال المقترضة من الغير، حيث تقوم البنوك التجارية بالاقتراض أما من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى وفي الغالب البنوك التجارية). وفي الغالب تشكل غير الموارد الذاتية ما بين 1690 إلى 85% من حملة موارد البنك التجاري) وتتمثل:

[1] عماد غزازي ، موارد واستخدامات بنك تجاري ، www. Scribd .com

- **الودائع :** تشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنك، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

-**الودائع الجارية:** وتعرف أيضاً بالودائع تحت الطلب، نظراً إلى أن الموقع يستطيع سحبها في أي وقت يشاء، وبدون أن يشعر البنك بذلك مسبقاً، والبنوك لا تدفع أي فائدة على هذا النوع من الودائع.

الودائع الأجل : وتكون هذه الوقائع لمدة محددة ولا يستطيع العميل سحبها إلا بعد انتهاء المدة

الودائع الأجل : وتكون هذه الوقائع لمدة محددة ولا يستطيع العميل سحبها إلا بعد انتهاء المدة، ويقوم البنك بدفع فائدة عليها، ويتيح هذا النوع استخدام قيمته التقديم قروض للعملاء.

-**ودائع الادخارية (التوفير):** وهي التي يفضلها صغار المدخرين، وتلجأ إليها البنوك التجارية لتشجيع ذوي الدخل المحدود، وهي من أحد الموارد البنوك التجارية، ويعطي البنك فوائد عليها اقل من الودائع الأخرى.

- **الحسابات المدينة للبنوك الأخرى:** وتشمل على التزامات البنك التجاه البنوك الأخرى، وقد تكون للبنوك الأخرى حسابات جارية أو لأحل أو بإخطار.

- **القروض:** حيث تعتبر القروض أحد الموارد الغير ذاتية للبنوك التجارية، فإن البنوك إذا اجتاحت إلى النقد فإنها تلجأ إلى:[1]

-**الاقتراض من المصرف المركزي:** يلجأ المصرف التجاري إلى المصرف المركزي في حال تريد طلبات الاقتراض عليه وفي حالات المواسم، لأن السيولة الموجودة في المصرف التجاري قد لا تستطيع تلبية طلبات الزبائن في المواسم مثل المواسم الزراعية في الصيف، أو مواسم الأعياد أو

[1] سحنون خالد ، مرجع سابق ، ص ص 13-14

.في نهاية السنة المالية وتسوية الحسابات للشركات وتسديد الديون، كما وأن المصرف المركزي نفسه قد يفضل زيادة السيولة في الاقتصاد كما سنرى عند دراسة السياسة النقدية لاحقاء فإنه يخفض نسبة الخصم فتقوم المصارف التجارية بخصم أوراقها المالية والحصول على السيولة، ومن لم زيادة حجم الإقراض.[1]

- **الاقتراض من المصارف التجارية:** تجيز الأنظمة والقوانين للمصارف الاقتراض من بعضها البعض بهدف مواجهة التزاماتها قد يقوم المصرف بافتتاح حساب جاري أو لأجل أو وديعة بإخطار

لدى مصارف أخرى بهدف التخلص من السيولة الفائضة من جهة واستثمار هذه السيولة لدى المصارف الثانية من جهة ثانية أو الاقتراض من مصارف أحبية هي إما فروع أو إدارة لهذا الفرع الموجود في هذا البلد وذلك لاستثمار هذه الأموال إن هذه الأشكال من القروض بين المصارف تساعد المصرف المقارض على تزويده بالسيولة من جهة ومساعدته لزيادة استثماراته وبالتالي زيادة أرباحه وانتشاره وتمويل القطاعات الاقتصادية بالقروض اللازمة.

4- الأموال المجمدة: يطلق بعض الكتاب الاقتصاديين على هذه الأموال أشباه النقد) أو ودائع مجمدة وتكون هذه الأموال إما ودائع للتغطية عمليات مصرفية مثل المبالغ التي تدفع عند فتح الاعتماد المستندي للاستيراد و المبالغ التي يدفعها الزبون تأمينا لاستعادة القطع الأجنبي أو تسوية حسابه مع البنوك الأجنبية، إن هذه الأموال محمد الحين الوفاء بها وقد تكون الفترة ستة أشهر أو سنة أو أكثر ولا يترك المصرف هذه الأموال في الصندوق وإنما يقوم باستثمارها والحصول على عائد من خلال الاستثمار في حين لا يدفع للمودعين أي فائدة وعادة ما تكون. مصدر ربح كبير للمصارف فكلما ازدادت الأموال المحمدة أو أشباه النقد كلما ازدادت أرباح المصرف التجاري.

[1] سحنون خالد ، مرجع سابق ، ص14

المطلب الثاني : استخدامات البنك التجاري

أولا: الأصول

تستثمر المصارف مواردها بأشكال وطرق متعددة تختلف من مصرف الآخر ومن دولة الأخرى لأن الظروف الاقتصادية السائدة، وهيكل الودائع والأنظمة والقوانين تلعب دورا هاما في تحديد الطريقة المناسبة الاستثمار وتوظيف الموارد المصرفية، وعادة ما تلجأ للمصارف في استثمار مواردها إلى التنويع.

وتشمل أصول البنك ما يلي:

- **الأصول السائلة** : في الأصول السائلة التي يحتفظ بها وتسمى في العرف المصرفي خط الدفاع الأول، وهي نسبة ضئيلة من الودائع قد لا تتجاوز في أحسن الأحوال ٢٥ 96 منها لأن زيادة طلبات السحب من الودائع في بعض الظروف قد توقع المصرف في الأزمة لذلك يتوجب على المصرف الاحتفاظ بنسبة سيولة معينة لمواجهة مثل هذه الظروف كما يحق لكل مصرف الاحتفاظ بنسبة معينة من القطع الأجنبي المقابلة طلبات العملاء وتسديد المدفوعات الخارجية وتنقسم إلى ثلاثة أجزاء:

- **النقود بخزانة البنك:** وهي المبالغ التي يمتلكها البنك التجاري من أوراق نقدية محلية وأجنبية والتي يحتفظ بها البنك المواجهة سحوبات الودائع أو تصرف الشيكات المسحوبة.[1]

- **ودائع لدى البنك المركزي:** وهي الاحتياطيات القانونية التي يجب على البنك التجاري الاحتفاظ

[1] سحنون خالد ، مرجع سابق ، ص16

بجزء من الودائع لدى البنك المركزي، ولا تحصل البنوك على أية فوائد مقابل هذه الاحتياطيات، وتكون قيمة هذه الاحتياطيات بنسبة محددة من الودائع حسب قانون كل دولة.

-**ودائع لدى البنوك التجارية والبنوك المراسلة:** قد تكون على شكل ودائع جارية أو ودائع الأهل أو ودائع باشعار وتحصل على فائدة مقابل هذه الودائع، أما الودائع لدى البنوك المراسلة فتكون بالعملات الأجنبية،والغرض من هذه الودائع سداد قيمة الواردات أو صرف شبكات سياحية العملاء البنك ومقابلة طلبات التحويلات الخارجية.[1]

- **موجودات عالية السيولة :** ويكون الهدف الأساسي من الاحتفاظ تمثل هذا النوع من الموجودات هو تحقيق الأرباح، ويتم استخدامها أيضاً لمواجهة طلبات الدائنين، فهي تعتبر خط الدفاع الثاني، السهولة تحويلها إلى نقد بشكل سريع، وتنقسم إلى خمسة أنواع:

- **قروض قابلة للاستدعاء:** هذه القروض تكون قابلة للسداد خلال 24 ساعة، وهناك نوع آخر يتم سداده خلال سبعة أيام، وتكون الفائدة على هذا النوع من القروض منخفضة.

- **أذونات الخزينة:** تقوم الحكومة عادة في حال كان هناك عجز في الموازنة وتحتاج إلى نقد في الأشهر الأولى من السنة قبل تحصيل الضرائب والرسوم بإصدار شهادات إبداع، ويكون المكتب الأساسي في هذه الشهادات البنوك التجارية باعتبارها أحد أدوات الاستثمار القابلة للتسبيل عند الحاجة، وتكون الفائدة عليها منخفضة لكن البنوك تكتب فيها لأنها تحقق حاجات البنك المواجهة مخاطر السيولة.

- **الأوراق التجارية:** تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من مواردها في خصم الأوراق التجارية العملاته. حيث يقوم البنك بتسديد قيمة الورقة التجارية المقدمة له قبل تاريخ استحقاقها بأقل من

[1] سحنون خالد ، مرجع سابق ، ص16

القيمة الاسمية، والفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية يمثل عائد البنك، وتسمى بسعر الخصم، وتحير الأوراق التجارية من الاستثمارات الجيدة لأنها تجمع بين الربح والسيولة.

– **القروض والتسهيلات الائتمانية:** أن أغلب موارد البنك تنتجه نحو القروض، كما تعتبر القروض من أكثر أصول البنك تحقيقا للأرباح، كما تعتمد ربحية البنك على حجم القرض ومدته ودرجة المخاطرة، فإن المخاطر ومدة القرض وحجمه تربطهم علاقة طردية، أي كلما ارتفع مبلغ القرض ومدته ارتفعت المخاطرة، لذلك الفضل البنوك القروض قصيرة الأجل.[1]

–**الأوراق المالية:** وتشمل الأوراق المالية الحكومية مثل السندات الحكومية وأذونات الخزيمة وهي تخصم بشكل سلس وسهل لدى البنك المركزي، وتتباين المخاطر المرتبطة بالاستثمار بهذه الأوراق وفقا المركز المالي المصدر هذه الأوراق، وأحال هذه الأوراق، وقابليتها للتسويق.

– **الموجودات الأقل سيولة:** أن الهدف الرئيسي من الاستثمار في مثل هذاالنوع هو تحقيق الربح ومن ثم يأتي هدف السيولة، ومن أهم أقسام هذه الموجودات القروض طويلة الأجل وخصوصا للقطاع الصناعي والخدمي، والأوراق المالية الأجل، بالإضافة للاستثمار في السندات الحكومية طويلةالأجل، حيث أصبح هذا النوع من السندات يتميز بسيولة عالية في الدول النامية، نظرا لاستعداد البنوك المركزية الشراء هذه السندات أو خصمها التأمين البنوك بالسيولة اللازمة.

– **الأصول الأخرى:** وتشمل المجموعة متنوعة من الحقوق الصالح المصرف ولكنها لم ترد في البنود السابقة.

وهي تمثل أصولا للمصرف ومن أهمها:

---

[1] سحنون خالد ، مرجع سابق ، ص16

-الأراضي والمباني التي يمتلكها المصرف.

-الشيكات والدعم التي استحقت للمصرف ولم تحصل فعلا.

-الأراضي التي انتقلت ملكيتها للمصرف وفاة الديون الغير لأن الأعظمة لا تسمح للمصارف المتاجرة بالأراضي والأبنية أو العقارات.

-النفقات التي قام المصرف بدفعها مقدما قبل أن تستحق مثل الإيجارات للمقدمة أو الأقساط المقدمة.[1]

إن هذه الأشكال من الأصول لا تمثل استثمارات للمصرف بقدر ما تمثل حقوقا للمصرف أو إن أصبح التعبير أصولا متنوعة للمصرف.

-الارباح في البنوك التجارية:

مفهوم الربح يمكن تعريف صافي الربح على انه مقدار الزيادة في رأس مال المصرف والناتج عن ممارسة للمصرف لأنشطته الاعتيادية، وبمعنى اخر يكون صافي الربح هو الزيادة الفائضة في الإيرادات بعد طرح التكاليف وجميع المصروفات بما في ذلك ضريبة الدخل

كما يمكن تعريف صافي الربح الدخل والمصرفي على الفرق ما بين الإرادات الكلية للمصرف والمتحققة من ممارسته لأنشطته المتنوعة والتكاليف الكلية العمليات والتسويقية والإدارية التي اتفقت في سبيل تحقيق هذه الايرادات اضافة الى الضرائب .

-مصادر ارباح المصارف:

الفوائد الدائمة : وهي الفوائد التي تحققها المصارف خلال الفترة على الفروض والسلف والحسابات

[1] سحنون خالد ، مرجع سابق ، ص ص16-17

المدينة التي قامت منحها.

العمولات الدائنة : وهي العمولات التي تحققها المصارف خلال القارة على الخدمات الأخرى التي قدمتها لعملاتها.

المطلب الثالث : وظائف البنك التجاري

نشأت البنوك وتكونت، باعتبارها مؤسسات تتلقى الودائع وتمنح الائتمان، وتقسم كما يلي :

- **وظائف نقدية:** تشمل ما يلي

-قبول الودائع

-منح القروض

-إنشاء (خلق) نقود الودائع

-إصدار النقود القانونية (البنك المركزي).

-وظائف تمويلية: تشمل ما يلي

-توفير النقود القانونية، وتنظيم تداولها من طرف البنك المركزي

-تمويل الاقتصاد الوطني

-إعادة تمويل البنوك.

---

[1] خليل عبد القادر ، الاقتصاد البنكي مدخل معاصر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2016، ص ص39-40

المبحث الثالث :المسؤولية الإجتماعية في البنوك التجارية العامة والخاصة

إن التزام البنوك التجارية العمومية والخاصة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية يمثل مدخلا حديثا يساعدها على تحسين أدائها المالي من خلال العمل على خلق صورة ايجابية عند اكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع وذلك عن طريق تقديمها لمعززات تدعم سمعة البنك عن طريق جذب العملاء لها والعمل على الاستقرار والترابط الاجتماعي بينها وبين النسيج الاجتماعي والبيئة الطبيعية، ولكي نتعرف أكثر على هذا سنركز في هذا المبحث على المسؤولية الاجتماعية في البنوك العمومية والخاص.

المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية في البنوك العمومية

تعرف البنوك العمومية على أنها البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها،كالبنوك المركزية و البنوك الوطنية التجارية، البنو ك المتخصصة) أي متخصصة في مجال معين (مثل البنك العقاري، البنك الزراعي، البنك الصناعي.....الخ

المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية في البنوك الخاصة

تعرف البنوك الخاصة على أنها البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ويتولوا إدارة شؤونها و يتحملوا كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة (ممثلة في البنك المركزي).

ولا شك أن واقع المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص أخد في التنامي وان كان في حاجة إلى مزيد من الممارسة التي تتحمل فيها الطراف كافة مسؤوليتها وفي مقدمتها البنوك باعتبارها[1]

[1] لخضر إسماعيل ، ناصري ياسين ، مرجع سابق ، ص19

القطاع الاكثر ربحية بين قطاعات الاستثمارات والإنتاج وهنا ينبغي الإجابة عن بعض الأسئلة حتى نحكم على مدى قيام هذا القطاع بدوره في مجال المسؤولية الاجتماعية وفي مقدمتها:

– ما حجم إنفاق البنوك في مجال المسؤولية الاجتماعية ؟

– ماذا يمثل ذلك من أرباح البنوك السنوية ؟

– هل تعتبر البنوك ما تنفقه في مجال المسؤولية الاجتماعية نوعا من الاستثمار الذي يحقق رضا المجتمع ويؤدي إلى إقبال العملاء على التعامل مع البنك؟

في محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة نلاحظ أن حجم أرباح البنوك كبير جدا فهل حجم إنفاقها على المسؤولية الاجتماعية يتناسب مع هذه الرباح التي جاءت من المجتمع المطلوب منها الوفاء للمسؤولية الاجتماعية اتجاهه وللإجابة هنا تحتاج إلى شفافية من البنوك في الإفصاح عن مساهماتها في المسؤولية الاجتماعية وحجم إنفاقها وهو ما ال تتضمن أغلب التقارير السنوية ما يفيد في الإجابة عنه، فيما يتحدث بعضها عن أداءه المسؤولية الاجتماعية حديثا إنشائيا يفتقر للغة الأرقام فيما يحتاج الأمر ذكر الأرباح ونسبة ما ينفق منها في هذا المجال وأسماء المشاريع ومواقعها والمستفيدين منها وهو الأمر الذي لا نجده إلا نادرا لذلك فقد سبقنا الكثيرون ممن كتبوا عن ضرورة تولي مؤسسة النقد ووزارة المالية بل وحتى الغرف التجارية مسؤولية تحديد نسبة معينة من الأرباح السنوية لكل بنك وتوجيهها للمسؤولية الاجتماعية ومتطلبات التنمية وخاصة مجالات التوظيف ومكافحة البطالة أو إنشاء المشاريع الصغيرة بقروض ميسرة وكذلك دعم مشاريع الجهات الخيرية التي تعتبر الموارد المستدامة لها مسؤولية المجتمع كله الن ذلك يمكنها من ديمومة [1]

[1] لخضر إسماعيل ، ناصري ياسين ، مرجع سابق ، ص ص 19–20

العمل في التنمية الاجتماعية للأسر المحتاجة والتحول بها من الحاجة إلى الاكتفاء وهنا نأتي عن الحديث الذي يتداول بعض الكتب بل وفي اللقاءات والمؤتمرات والمجالس حول وجود قصور في أداء البنوك في شكل عام للمسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تتحملها وغياب ممارستها عند بعضها أو عدم وجود إدارة متخصصة للمسؤولية الاجتماعية فيها، مما يوجب العديد فعله في سبيل تعزيز المشاركة ومن بينها:

– إلزام البنوك بوجود جهات مسؤولة عن المسؤولية الاجتماعية فيها وكذلك أن يأخذ صرف البنك عن المسؤولية الاجتماعية معيار من معايير التصنيف البنكي ووضع جائزة للمسؤولية الاجتماعية وان يأخذ ذلك في الحسبان أيضا عند تعامل الجهات الحكومية مع كل بنك .

– تحديد حد أدنى لمساهمة كل بنك على أساس رأس المال والأرباح.

– إلزام كل بنك أن يفصح عن مساهمته في مجال المسؤولية الاجتماعية بشفافية في تقريره السنوي أو في تقرير خاص بالمسؤولية الاجتماعية كما يجب تعميم تأسيس مجلس المسؤولية الاجتماعية وكذا مراكز لأبحاث المسؤولية الاجتماعية تساعد الجهات المتبرعة لتوجيه ما تخصصه لذلك التوجيه السليم .

هناك الكثير مما يجب عمله ووصولا إلى تحمل هذا القطاع لجميع مسؤولياته للوصول إلى تحقيق هذا المتبقي .[1]

[1] لخضر إسماعيل ، ناصري ياسين ، مرجع سابق ، ص20

المطلب الثالث : المحاور الرئيسية لتبني البنك لبرامج المسؤولية الاجتماعية

أولا : الحوكمة

-تبني برنامج الثقافة والسلوك المرتبط بالإدارة العامة ويوضع تحت اشراف مجلس الإدارة .

-تبني مدونة قواعد سلوك مترجمة إلى 24 لغة تشكل الأخلاقيات المهنية للمجموعة .

-تبني قانون السلوك الضريبي وقانون مكافحة الفساد .

-تبني ميثاق الشراء المسؤول .

-تطبيق أربعة قيم سلوكية على عمليات الموارد البشرية روح الفريق المسؤولية الابتكار الالتزام .

ثانيا : رضا العملاء وحمايتهم

-تبني برنامج تدريبي شامل حول مكافحة الفساد منتشر في جميع فروع المجموعة.

- سياسة أمن البيانات الشخصية مدمجة في إستراتيجية أمن المجموعة.

-950 مليون أورو مخصصة لأمن أنظمة معلومات المجموعة بحلول سنة 2020.

-اختيار البنك كأفضل بنك تقديم للخدمات للعملاء لسنة 2019 من قبل استشارات التنظيم والإدارة (VISEO CUSTOME INSIGLITS) للمرة السادسة على التوالي.[1]

ثالثا: المجال الاجتماعي

[1]خلف الله حسام الدين، عقاب نور الدين ، ممارسات المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية ، مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد03، العدد 03، 2020، ص21

-19417 توظيفا سنة 2018 فيم 74% على المستوى الدولي.

- 23000 عامل عن بعد.

-94% من شركاء البنك استفادوا من مقابلة تقييم .

-احتل البنك المرتبة 14 على المستوى العالمي والمرتبة الأولى من بين أكثر من 3000 شركة في التصنيف الدولي لمؤسسة (LONG Equiteap) الغير الحكومية حول المساواة بين الجنسين.

-283 ساعة من متوسط تدريب لكل موظف سنة 2018، ونسبة 83% من الموظفين تلقوا تدريب على الأقل(rapport financier annuel de sociétié générale, 2018) .

رابعا : إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة

-التوقيع على مبادئ ايكاتور (principe de equateur) والتي تتمثل في اطار مرجعي للقطاع المالي التحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع. والتوقيع على التزام كاتوبيس (L'engagement de Katowice) والذي يتمثل في تعهد بقياس المواءمة المناخية لمحافظ قروضها وتحديد وسائل التوجيه التدريجي للتدفقات المالية لقروضها الأساسية نحو أهداف اتفاقية باريس، إضافة إلا الإمضاء على ميثاق السلع الناعمة (Soft commodities) والذي يتمثل في مبادرة ترمي في التقليل من إزالة الغابات في سلاسل التوريد لقاعدة عملائها (مكافحة إزالة الغابات) .

-الالتزام بعدم تمويل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم أو البنية التحتية المرتبطة بها في أي مكان في العالم .[1]

[1]خلف الله حسام الدين، عقاب نور الدين ،مرجع سابق ، ص 22

-الالتزام بعدم تمويل أنشطة إنتاج النفط في رمال القطران (الزيتية) في أي مكان في العالم وإنتاج النفط في القطب الشمالي 7.1 مليار أورو كتمويلات جديدة لمراجعة بيئية واجتماعية (منها 3.4 مليار أورو تدخل في نطاق برنامج الطوارئ .

-في إطار سياسة شراء البنك 97% من طلبات العروض لديها أدرجت معايير المسؤولية الاجتماعية.

-تبني 12 سياسة بيئية واجتماعية تغطي القطاعات الحساسة .

خامسا: البيئة

-تبني إستراتيجية مناخية تهدف إلى إتباع مسار متوافق مع سيناريو الاحتباس الحراري 2 درجة مئوية بحلول سنة 2020 .

-المشاركة في أعمال المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول تحديد المخاطر المادية لتغير المناخ.

[1]خلف الله حسام الدين، عقاب نور الدين ،مرجع سابق ، ص 22

خلاصة الفصل

لقد اصبح موضوع المسؤولية الاجتماعية موقعا هاما سواء في الشركات أو في البنوك ، إذ أصبحت لها قواعد تحكمها و تحدد عناصرها و مختلف مبادئها ، و حتى الفوائد التي تجنيها البنوك و المجتمعات جراء تبنيها ، كما تم وضع معايير و مؤشرات خاصة بالمسؤولية الاجتماعية من أجل قياس الداء الاجتماعي .

كما أن نجاح البنوك التجارية أصبح يعتمد على قدرتها في معالجة القضايا الاجتماعية ، فقدرة البنوك على تحقيق الارباح حتى في وقت الأزمات و الركود يتطلب التكيف مع بيئة عمل مناسبة و معالجة القضايا التي تهم المجتمع و القيام بدور فعال في بيئة عملها لمساعدة المجتمع.

الفصل الثالث : دراسة حالة بنك البركة

تمهيد:

عقب الدراسة النظرية التي أجريت في الفصل الأول والفصل الثاني والتي تم من خلالهما توضيح الاطار النظري للمسؤولية الاجتماعية وعرض للبنوك التجارية ،حيث انه سيتم في الفصل الثالث إسقاط الجانب النظري لبنك البركة على الواقع ، وذلك من خلال الاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال السنوات 2021-2023 ، وسوف نتطرق الى المبحثين الآتين :

المبحث الأول: ماهية بنك البركة الجزائري

المبحث الثاني : المنتجات المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري

المبحث الثالث : المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة

المبحث الأول: ماهية بنك البركة الجزائري

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية بنك البركة و يعتبر أول نموذج لتجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، و لذلك قبل مباشرة تحليل و دراسة مختلف جوانب إدارة المخاطر به وجب تقديمه وهو ما سنقوم به في هذا المبحث.

المطلب الأول. تعريف بنك البركة الجزائري

تعريف بنك البركة الجزائري :

يتبع بنك البركة الجزائري إلى مجموعة " دلة البركة القابضة الدولية " التي تاسست في 1982 ، و تعتبر من مجموعات البنوك العربية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، و هي مجموعة سعودية تتخذ من البحرين مقرا لها، تتميز هذه المجموعة التي تتخصص في تقديم الخدمات المالية الإسلامية و لها عدد كبير من الفروع على المستوى العالمي.[1]

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام و الخاص يؤسس في الجزائر أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد و القرض رقم 90 / 10 الصادر في 14 / 04 / 1991 .

و هو مؤسسة مؤهلة للقيام بكل العمليات المصرفية و التمويلية و الاستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، لقد بلغ رأس مال البنك أنذاك 500 مليار دينار جزائري موزعة بالتساوي بين كل من مجموعة البركة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية(بنك عمومي جزائري) و بعد زيادة رأس

[1]مجموعة دلة البركة القابضة الدولية

مال البنك إلى 2.5 مليار دينار عام 2006 أصبحت نسب المشاركة كالأتي : مجموعة البركة المصرفية 56 % و بنك الفلاحة و التنمية الريفية 44 %.[1]

المطلب الثاني : الفروع والمراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري

بالنسبة لانتشار البنك فلديه 30 وكالة منشرة عبر التراب الوطني، نذكرها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: شبكة فروع بنك البركة الجزائري

المنطقة	الفروع
الوسط	الخطابي الحراش باب الزوار الشراقة القبة بئر خادم الرويبة البليدة سطاولي تيزي وزو
الشرق	باتنة سطيف سطيف2 قسنطينة قسنطينة 2 عين مليلة برج بوعريريج بجاية عنابة سكيكدة المسيلة
الغرب	سيدي بلعباس الشلف مستغانم شلف وهران وهران 2
الجنوب	بسكرة غرداية الوادي الأغواط
قيد الافتتاح	ورقلة حيدرة

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على بنك البركة الجزائري

[1] بنك البركة الجزائري

-أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري

- 1991تأسيس بنك البركة الجزائري.

- 1994 الاستقرار و التوازن المالي للبنك.

-2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.

-2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين و الأفراد.

-2006زيادة رأس مال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري.

-2009 زيادة ثانية لرأس مال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.

-2012تفعيل أول منظومة بنكية شاملة و مركزية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

- 2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.

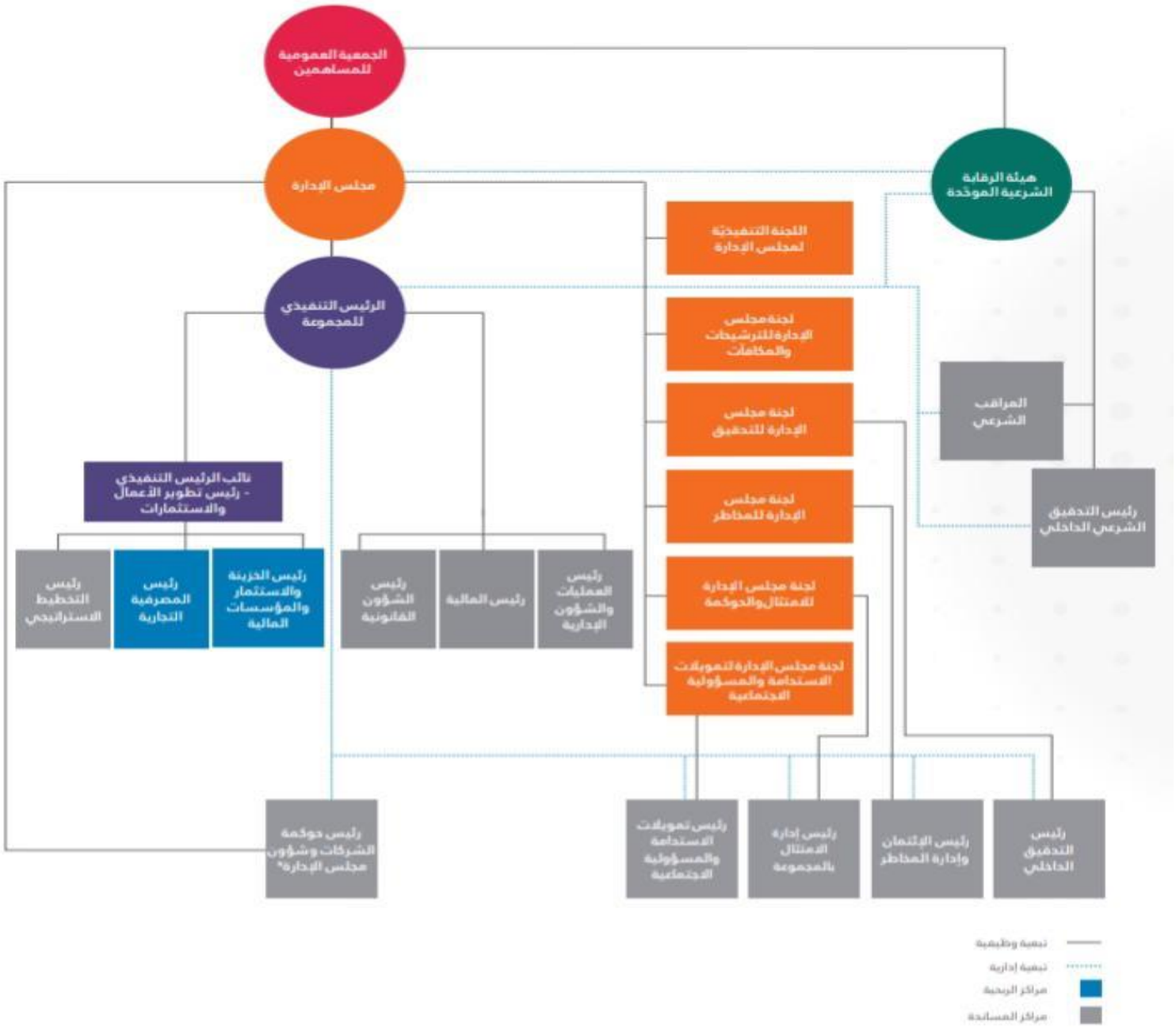
- 2017 زيادة ثالثة لرأس مال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.

- 2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي، تصنيف مجلة (Global Finance).[1]

[1] بنك البركة الجزائري

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لبنك البركة

الشكل رقم 01 : يمثل الهيكل التنظيمي لبنك البركة



المصدر : التقرير السنوي لبنك البركة، 2021، ص9

ومن خلال الشكل نلاحظ أن الهيكل التنظيمي لبنك البركة يتكون من :

-مجلس الإدارة : ويتكون من اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة الترشحات والمكافآت ، لجنة إدارة المخاطر ، ولجنة مجلس الإدارة الامتثال والحوكمة و لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة و المسؤولية الاجتماعية .

-الرئيس التنفيذي للمجموعة : وتتكون من نائب الرئيس التنفيذي ، رئيس تطوير الأعمال.

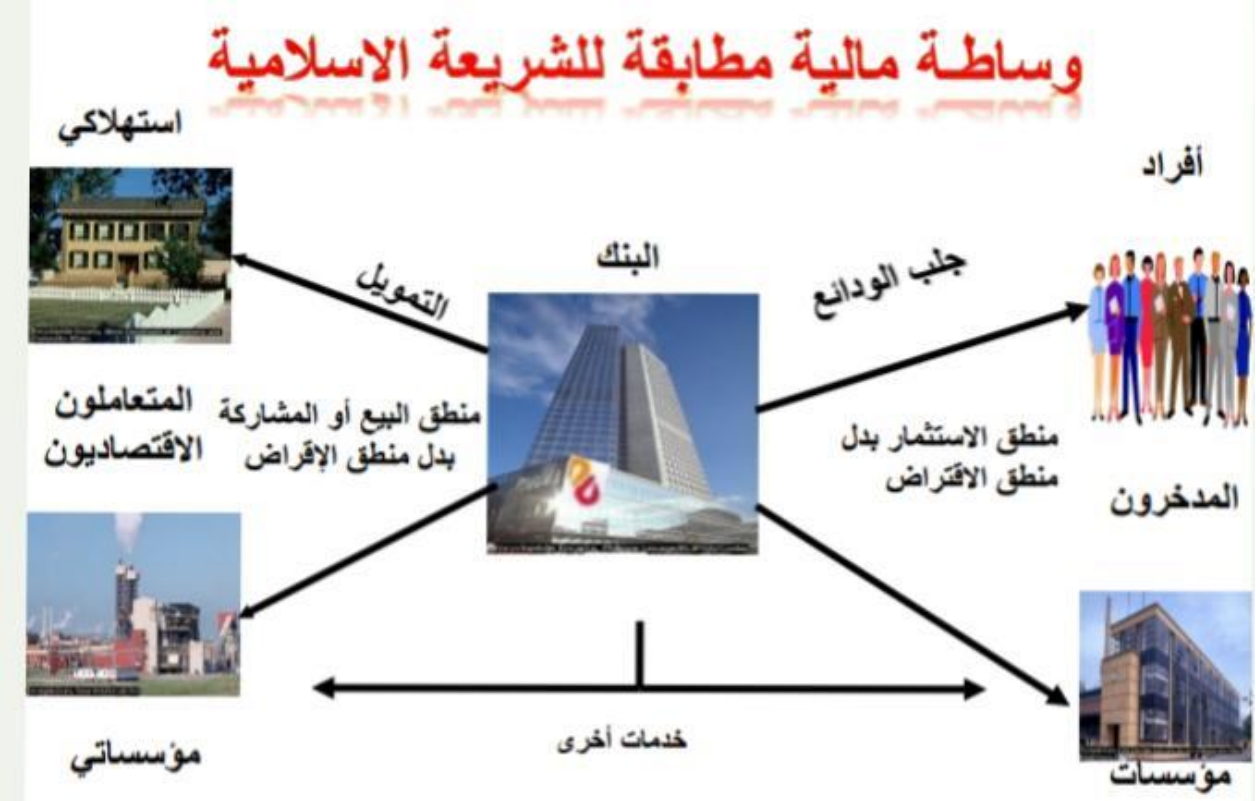
- الجمعية العمومية للمساهمين : وتتكون من هيئة الرقابة الشرعية وتتكون من مراقب الشرعي و رئيس التدقيق الشرعي الداخلي .

المبحث الثاني : المنتجات المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري

من خلال هذا المبحث سنتعرف على المنتجات المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري فيمايلي:

المطلب الأول : بنك البركة وساطة مالية مطابقة للشريعة الإسلامية

الشكل رقم 02:يمثل الوساطة المالية مطابقة للشريعة الاسلامية



المصدر : التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2018

ومن خلال الشكل نلاحظ أن البنك يقدم العديد من الخدمات وأهمها :جلب الودائع ، التمويل ، الاستثمار بدل الاقراض أي معلامات وفق الشريعة الإسلامية

المطلب الثاني : المنتجات المالية الإسلامية في بنك البركة

أولا : منتجات الخصوم

- الحسابات الجارية.

-حسابات الشيكات.

-حسابات العملة الصعبة للأشخاص الطبيعية.

- حسابات العملة الصعبة للأشخاص المعنوية.

- بطاقة السحب / الدفع (كلاسيكية و ذهبية).

-حساب الادخار.

-حساب ودائع المساهمة.

- سند مساهمة .

ثانيا : منتجات الأصول

تمويل الاستغلال:

- تمويل المواد الأولية و المنتجات نصف المصنعة.

- تمويل السلع الموجهة لإعادة بيعها على حالتها.

-تمويل الديون الناشئة .[1]

[1] التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري ، 2018

- تمويل صفقة عمومية مرهونة.

- تمويل ما قبل التصدير.

تمويل الاستثمار:

-التمويل المعتاد للاستثمار (المرابحة ، الاستصناع، المشاركة).

- التمويل بالاعتماد الايجاري.

اللإلتزام بالتوقيع:

-الاعتماد المستندي.

- كفالة مناقصة.

- كفالة حسن التنفيذ.

-كفالة تسديد تسبيقة.

التمويل العقاري :

-تمويل سكن جديد.

-تمويل سكن مستخدم.

-تمويل البناء الذاتي.

-تمويل توسيع مسكن.[1]

[1] التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري ،2018

-تمويل تهيئة مسكن.

-تمويل لشراء قطعة أرض لغرض.

تمويل السيارات :

-تمويل سيارات سياحية تمويل سيارات نفعية.

تمويل القرض المصغر :

-التمويل بالمشاركة.

-التمويل بالقرض الحسن .

المطلب الثالث : استراتيجية البنك

- تعزيز حقوق الملكية للبنك.

- تحسين الحصص السوقية وتعزيز مركز الريادة للبنك في القطاعات المتواجد بها.

-مواصلة تطوير التكنولوجيات المعلوماتية و التحول الرقمي.

-مضاعفة التبادلات بين الوحدات.

- توزيع احسن المحفظة الزبائن بين القطاعات الثلاثة (شركات ، مهنيين و خواص).

-المقر انهاء الاشغال القائمة.

-التحول الرقمي .

[1] التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري ، 2018

- فتح الوكالة الرقمية.

-تخصيص فضاءات في كل وكالة خاصة بالمعاملات البنكية عن بعد.

-la GED التسيير الالكتروني للوثائق.

-SIRON منظومة لمكافحة تبييض الأموال.

-call center مركز الإصغاء و الاستعلامات عن طريق الهاتف.

تمويل العقارات في إطار البرنامج الحكومي الخاص بالسكن العمومي الترقوي الموجه للطبقة الاجتماعية المتوسطة LPP

-التحول الرقمي.

-بطاقة فيزا-(Gold, Platinium & Prepaid) .

- بطاقة شركات(Corporate).

تطوير الدفع عن طريق الانترنيت (الإمضاء على اتفاقية مع كبار المتعاملين بالفوترة webmarchand)

-وضع منظومة جديدة SMS-Banking التي تسمح للعملاء بالتواصل مع البنك عن طريق الرسائل القصيرة، و إطلاق الخدمة البنكية عن طريق الهاتف النقال .

-امداد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني.[1]

[1] التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري ، 20

المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة

إن بنك البركة له اهتمام خاص بالمسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية وسوف نتطرق لها في مايلي :

المطلب الأول : المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة لسنة 2021

الإسلام والتمويلات الاجتماعية والمستدامة:

ان الله سبحانه وتعالى قد أنعم على البشر باستحلافهم في الأرض، وبالتالي فإن البشر ليسوا ملاكا للثروة وإنما أمناء عليها وحيث أن عرض البشرية هو بناء وإعمار وتطوير هذه الأرض، بالتالي البنك يخلق فرص عمل للآخرين، ومعنى ذلك أن الثروة التي أسبغها الله يجب أن تستثمر في خلق الثروة والفرص في المجتمع.[1]

المؤسسة المصرفية تعمل وفق للمبادئ والقيم الإسلامية تؤمن بأن عليها مسؤولية تجاه المجتمع من خلال رعاية وتعهد المشاريع التعليمية الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات التي تشكل جزءا منها، وقيامهم بهذا الواجب تجاه المجتمع فإنهم يبذلون قصارى جهدهم في تطبيق أحد أهم الأركان الاساسية للعمل المصرفي الإسلامي وهو مفهوم "إعمار الأرض"، الذي يعني إضافة قيمة ملموسة إلى الأصول (سواء كانت المادية أو البشرية)، إن لهذا المفهوم صلة مباشرة بتطوير المجتمع وتقدمه الاجتماعي والاقتصادي والمصرف يسعى لتطبيقه من خلال وساطة استثمار نشطة تقتل تكملة لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة ومن خلال تبادل السلع والخدمات، وهو ما يمكنهم من تقديم بدائل عملية عن الوسطاء

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2021، ص 57

الماليين الذين لا يقدمون أي منفعة للمجتمع.

تعتبر أن دور التمويلات الاجتماعية والمستدامة في هذا المصرف أساسي في نموذج أعماله في جميع الدول التي تعمل فيها، ويلتزم بجميع المبادئ الأخلاقية الإسلامية وتطبقها في عملياتها وخدماتها المصرفية.

المبادئ التوجيهية الثلاثة

يمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

–لا يجوز الاستثمار إلا في القطاعات والصناعات التي تتوافق مع المعايير الأخلاقية حيث تملى القيم الأخلاقية للإسلام على المسلمين وجوب الاستثمار فقط في إنتاج السلع المفيدة والمتاجرة فيها إن هذه القيم تحرم الاستثمار في النشاطات التي على سبيل المثال تساهم في إنتاج المشروبات الكحولية أو التبغ والسجائر أو الأسلحة، أو ما يرتبط بأي شكل من الأشكال بالقمار الـ أو الخلاعة والإباحية واستغلال الأطفال والنساء والأقليات، وكافة الممارسات الأخرى المشكوك فيها أخلاقيا.

– تنكتب جميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دفع الفائدة الربوية في علاقاتها مع المودعين والعملاء من الأفراد والشركات حيث يحرم الإسلام دفع أو أحد الفوائد الربوية، بدل من ذلك تقوم الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية مثلها مثل البنوك الإسلامية الأخرى بقبول الودائع على أساس الاستثمار، حيث يشارك المودعون بموجب ذلك البنك في النتائج الفعلية التي تحققها استثماراتهم أما التمويل فإنه يقدم للشركات التجارية بشكل رئيسي على أساس بيع التقسيط أو الإجارة أو المشاركة في رأس المال وبهذه الطريقة تقوم البنوك والمودعون بالاشتراك في المخاطر

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2021، ص 57

المالية مع العملاء المستفيدين من التمويل ويشارك هؤلاء جميعا في حتى أرباح الاستثمار.

إن الاختلاف الأساسي في الإسلام هو أن ممارسة المشاركة في الربح تقوم على أساس كون خلق الثروة ناتج عن شراكة بين المستثمرين ورجال الأعمال حيث يتم بموجبها :

-الاشتراك في تحمل المخاطر وجني العوائد: إن العائد على رأس المال المستثمر يأتي من الأرباح المحققة فعلاً وليس على أساس أسعار فائدة محددة مسبقا.

-يجب أن تتوافق جميع العقود التي تدخل فيها الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية وكذلك جميع علاقاتها مع عملائها والمودعين مع المعايير الأخلاقية للشريعة الإسلامية السمحاء.

برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية والمستدامة

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قامت المجموعة بإنشاء برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية" عام 2012، وهو الأول من نوعه الذي تؤسسه مؤسسة مصرفية وعالية إسلامية، وقد أعيدت تسمية هذا البرنامج بـ "برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية والمستدامة" ويشمل برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية والمستدامة الأنشطة التالية:

- القيام بتقييم الأثر الاجتماعي لأعمال البركة على المستويات المحلية والعالمية.

- الاستثمار في ودعم الشركات والمؤسسات التي تنصف بالمسؤولية الاجتماعية والمستدامة.

-الإشراف على ومتابعة التطور في برنامج البركة للتمويل الأصغر.[1]

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2021،ص61=

-دعم الاقتصاديات المحلية.

-دعم المشاريع الصحية والتعليمية.

- تشجيع الفنون والآداب الإسلامية الكلاسيكية تشجيع الأعمال العلمية والفقهية المتعلقة بالعمل المصرفي والتمويل الإسلامي.

- الاستثمار في الموارد البشرية.

- رعاية وتشجيع المواهب المحلية.

- تشجيع برامج حماية البيئة من خلال تبني استراتيجيات مختلفة للحفاظ على البيئة على سبيل المثال التخفيف من الكربون والحد من استخدام الورق وترشيد استهلاك الطاقة والمياه.

الأنشطة

ويستند برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية والمستدامة على الركائز التالية:

برنامج البركة الخيري الذي يشمل تعزيز وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة تتراوح بين الفنون والأدب والثقافة، والأعمال العلمية والأدبية، وتقديم المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة في جهودهم الخاصة من خلال التدريب المهني.[1]

برنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، ويشمل تنمية المجتمع بما في ذلك تمويل والاستثمار في المشاريع التي تدعم السكان من خفض التكلفة ومجموعة من خدمات الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة، والمؤسسات الأصفر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2021،ص 57

من الصناعات المحلية.

– برنامج البركة للفرض الحسن، ويشمل تقديم قروض بدون أرباح الأعراض البر والخير.

–برنامج البركة للالتزام الزمني الذي بموجبه تقوم وحدات مجموعة البركة المصرفية بتخصيص عدد ساعات معينة من وقت مسؤوليها للمساهمة في الفعاليات الاجتماعية والتعليمية للمجتمع المحلي.

–هدف المجموعة هو جعل جميع أعمالها ووحداتها مستدامة وتتحلى بالمسؤولية الاجتماعية، ويقوم المصرف بقدر الإمكان بقياس التقدم الذي تنجزه في هذا المجال، ومع ذلك ما زال في بعض المناطق تقوم بتطوير الأدوات المناسبة للقيام بذلك، وبناء على أدوات القياس الحالية ساهم برنامج التمويلات المستدامة والاجتماعية للمجموعة بما مجموعه 3.2 مليار دولار أمريكي في عام 2020 للمجتمعات بشكل أساسي من خلال عمليات التمويل.

أهداف البركة لعام 2016–2020

قررت المجموعة في عام 2015 نقل برنامج التمويلات الاجتماعية والمستدامة إلى مرحلة جديدة، لذلك وضعت المجموعة أولويات وأهداف محددة للسنوات الخمس القادمة. وعليه أن وبحلول العام 2020 هدف إلى التأثير على المجتمعات التي تعمل فيها من خلال:

– توفير 51,000 فرصة عمل في الدول التي تعمل فيها نتيجة التمويل أعمال العملاء الجدد والحاليين.[1]

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2021، ص 57

– تقديم التمويل والدعم بمبلغ يزيد عن 191 مليون دولار أمريكي للمشاريع التعليمية.

–تقديم التمويل والدعم بمبلغ يزيد عن 434 مليون دولار أمريكي للمشاريع الصحية.

– تمويل ودعم بمبلغ 748 مليون دولار لمشاريع الطاقة المستدامة.

ويتم ربط أهداف البركة بصورة مباشرة بالأهداف العالمية للتنمية ونمو الاقتصاد الهدف والابتكار الصناعي والبنية التحتية والهياكل المستدامة للأمم المتحدة، وبصورة خاصة، تركز أهداف البنك على الأهداف العالمية التالية :

–القضاء على الفقر والصحة الجيدة والرفاه.

– والتعليم الجيد الهدف والمساواة بين الجنسين.

–الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة والعمل اللائق

وبصورة إجمالية تعهدت المجموعة بالمساهمة بمبلغ 1,373 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس القادمة لتحقيق أهداف البركة 2020–2016 وهي تخطط لتنفيذ ذلك عن طريق خلق الوظائف والتمويل والتبرع للمؤسسات الصحية والتمويل والتبرع للمؤسسات التعليمية والتمويل للطاقة المستدامة.[1]

وخلال عام 2021، أجرت المجموعة تقييماً شاملاً للأثر الناجم عن التقدم المحرز عام 2020 فيما يتعلق بأهداف 2016–2020. وقد استطاعت المجموعة في عام 2020 بتحقيق ما يلي:

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2021، ص 57

-ساعدت على خلق 6,722 وظيفة لعام 2020 بنسبة 66% من الهدف . الموضوع لعام 2020 المتمثل في خلق 10,207 فرصة عمل.

-قدمت 27,071,000 دولار أمريكي في صيغة تمويلات ودعم للمشاريع التعليمية، وهو ما يمثل 76% من الهدف الموضوع العام 2020 والبالغ قدره 38,200,000 دولار أمريكي.

-قدمت 131,694,000 دولار أمريكي في صيغة تمويلات ودعم للمشاريع الصحية، وهو ما يمثل 152% من الهدف الموضوع العام2020 والبالغ قدره 86,800,000 دولار أمريكي.

-قدمت 203,561,000 دولار أمريكي في صيغة تمويلات المشاريع الطاقة المستدامة، وهو ما يمثل 53% من الهدف الموضوع العام2020 والبالغ قدره 388,017,000 دولار أمريكي.

إجراءات الموافقة على التمويلات الاجتماعية والمستدامة

لقد قان البنك بتطوير آلية داخلية لضمان أن يظل نموذج أعماله مسؤولاً اجتماعياً و مستداماً، حيث قام بإضافة إجراءات جديدة لعملية الموافقة على التمويل لديه، ونتيجة لذلك فإنهم لن نقوم بتشجيع عملائه الحاليين على تبني أولويات التمويلات الاجتماعية والمستدامة للمجموعة فحسب. ولكنه سيعطي أيضا أفضلية للعمل مع العملاء الجدد الذين يلتزمون على الدوام بإضافة المزيد من القيمة إلى المجتمعات التي يعملون فيها.[1]

الحوكمة وإعداد التقارير

تقوم لجنة التمويلات الاجتماعية والمستدامة في مجلس الإدارة بالإشراف على برنامج البركة

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2021، ص 57

للتمويلات الاجتماعية و المستدامة وعلى إدارة التمويلات الاجتماعية والمستدامة، والتي تقع أيضا تحت الإشراف الإداري للرئيس التنفيذي، ويتضمن دورها ما يلي:

-المحافظة على استمرارية برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية و المستدامة وتحديثه وفقا لأحدث الأبحاث والاستراتيجيات المشهورةعلى مستوى العالم والتي تعزز أهداف الشريعة.

-إدارة والإشراف على تنفيذ برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية و المستدامة على مستوى المجموعة ككل.

-ضمان بقاء برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية و المستدامة كأحد البرامج الرائدة في الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بصورة عامة من خلال تطوير بحوث جديدة في مجال التحليلات الاقتصادية والشرعية حول الموضوع.

- تقديم التوجيه المناسب لتنفيذ برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية و المستدامة.

-جمع وتوحيد ونشر التقارير السنوية وغيرها من التقارير الدورية حول التمويلات الاجتماعية والمستدامة ، و التنسيق مع برامج التمويلات الاجتماعية والمستدامة المحلية والدولية.

-تطوير وتحديث الإجراءات التي قد تؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية والمستدامة على مستوى المجموعة.

-ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة فيما يتعلق ببرنامج البركة للتمويلات الاجتماعية والمستدامة لتحقيق أهداف اللجنة وتوجيه أعمالها بما يتفق مع موجبات تشكيل اللجنة.[1]

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2021، ص57

المطلب الثاني : المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة لسنة 2022

الإسلام والتمويل الاجتماعي والمستدام

تستند إلى أن الخالق وهب الإنسان أهلية وراثة هذه الأرض، وبالتالي فإن البشر ليسوا مالكين لثرواتها بل هم مؤتمنون عليها، ونظراً لأن غرض البشرية هو بناء هذه الأرض وتعميرها، يكمن دورها في منح الفرص للآخرين ، وبالتالي يجب استثمار تلك الثروات التي وهبها الخالق لخلق مزيد من الثروات والفرص للمجتمع الذي يعمل من خلاله.

المجموعة المصرفية تقوم على المبادئ والقيم الإسلامية السمحاء، فإنهم يؤمنون بالتزامتهم تجاه المجتمع ، ومن خلال رعاية مجموعة واسعة من المشاريع الاجتماعية الهادية إلى تحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للأفراد المحتاجين في المجتمع المحلي التي تعمل من خلاله.

وفي إطار التزام البنك تجاه المجتمع يسعى جاهدا لتطبيق إحدى الركائز الهامة للصيرفة الإسلامية، وهي مفهوم إعمار الأرض – البناء أو تطوير الأرض – ما يعني إضافة مزيداً من القيمة الملموسة لأصولنا(سواء كانت طبيعية أو بشرية).

هذا المفهوم له علاقة مباشرة بتنمية المجتمع وتطوره الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما تسعى المجموعة إلى تطبيقه عبر وساطة استثمارية نشطة يواكبها إنتاج حقيقي وذو قيمة مضافة، وتبادل للسلع والخدمات، ما يمكننا من تقديم بدائل عملية للوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أي فائدة للمجتمع ككل.[1]

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2022، ص 57

التمويل الاجتماعي والمستدام يعتبر أساساً لنموذج أعمال المجموعة في جميع البلدان التي تعمل فيها، فيما تتبنى كل الوحدات التابعة مبادئ الأخلاق الإسلامية وتطبقها على عملياتها وخدماتها المصرفية.

المبادئ التوجيهية

تتمثل مهمة البنك في تلبية الاحتياجات المالية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم من خلال تبني نهج أخلاقي يركز على العملاء ومصمم خصيصاً المواكبة العصر الرقمي، ويتوافق مع معتقداته الأساسية في التقاسم المتبادل للمكافآت مع شركائه في نجاح الأعمال، وهم عملائه وموظفيه ومساهميه ومجتمعاته بشكل عام.

يرى البنك أن المال وسيلة للاستفادة من الفرص المتاحة وخلق مجتمع أفضل للجميع ، حيث يصبح المال بمثابة القناة التي تفتح فرصاً جديدة للعمل معا وتقاسم المكافآت، و المشرفين على الموارد تساهم جهودهم في بناء المجتمعات محلياً وفي العالم على نطاق أوسع.

تشرف لجنة مجلس الإدارة على برنامج البركة للتمويل المجتمعي والمستدام، وهو يقوم على الركائز الأربع التالية:

–برنامج البركة الخيري يغطي هذا البرنامج تعزيز وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك الفنون والآداب والثقافة والأعمال العلمية والأدبية والأنشطة الهادفة إلى مساعدة ذوي الهمم وتيسير جهودهم الخاصة من خلال التدريب المهني.[1]

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2022، ص57

– برنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات المجتمعية ويغطي تطوير المجتمعات بما في ذلك التمويل والاستثمارات في المشاريع التي تدعم الإسكان الميسور التكلفة ومجموعة متنوعة من برامج الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصل والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والصناعات المحلية وغيرها.

_ برنامج البركة للقرض الحسن: يغطي القروض الخيرية المقدمة على أساس خيري.

–برنامج البركة للالتزام بالوقت تلتزم الشركات التابعة لمجموعة البركة بعدد معين من ساعات مشاركة موظفيها في المساهمات الاجتماعية والتعليمية لصالح المجتمع المحلي.

وعلى الرغم من وجود برامج محددة عبر مجموعة البركة ولسنوات عدة. تضفي الطبيعة الخاصة للخدمات المصرفية الإسلامية مزيداً من القيمة إلى المجتمع ، فيما تتوافق تمويلات ومنتجات البنك الأخرى مع متطلبات المجتمع والاستدامة، لأنها تخلق المزيد من فرص العمل والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. لذلك تم تضمين المثل العليا للتمويل الاجتماعي والمستدام في نسيج نموذج أعمال المجموعة، ونفذت بنجاح العديد من المبادرات في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ممارسة الأعمال التجارية مع عملائها من الأفراد والشركات شاركت مجموعة البركة خلال العام في مجموعة واسعة من المبادرات التي هدفت لخلق فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والاستدامة، وبقيمة إجمالية بلغت نحو 600000 دولار أمريكي. وفي إطار متطلبات الشريعة الإسلامية، لا يجوز نشر تبرعات الزكاة وبالتالي لا يتم احتسابها ضمن هذا المبلغ.[1]

بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس مجموعة البركة في عام 2022 شارك المقر الرئيسي للمجموعة في البحرين، جنباً إلى جنب مع جميع وحداته التابعة نجاحها مع الأقل حظا في البلدان التي

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2022، ص57

تعمل فيها من خلال إطلاق يوم البركة الأول وفي 11 نوفمبر، شارك جميع موظفي المجموعة ووحداتها التابعة وعائلاتهم وأصدقائهم في أنشطة الخدمة المجتمعية بمجتمعاتهم المحلية التي بلغ مجموعها أكثر من 200 شخص. وبشكل أثر على حياة الآلاف في ثلاث قارات بمناسبة يوم البركة.

وأثرت المشاريع المجتمعية في جميع تلك البلدان على حياة أكثر من 2500 شخص. كانت الفكرة الرئيسية لهذا العام تحت عنوان: مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – الصحة الجيدة والرفاه. وتضمنت المبادرات المجتمعية، على سبيل المثال لا الحصر: التبرع بالملابس والأحذية والبطانيات بالإضافة إلى تقديم الوجبات والسلال الغذائية للعائلات والأفراد المحتاجين. وعلى صعيد الصحة تبرعت فرق المجموعة بمضخات الأنسولين للأطفال المصابين بالسكرى ومعدات رياضية لتحسين النشاط البدني والتنسيق لخدمة الأطفال المصابين بالتوحد والتخلف العقلي.

كما تبرعت الوحدات التابعة لها بالكراسي المتحركة للمعاقين وأجهزة السكري وجمع الأموال لتغطية تكاليف علاج مرضى السرطان وتقديم النظارات الطبية للأطفال.[1]

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2022، ص 57

المطلب الثالث : المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة لسنة 2023

اجتماعات الهيئة ولجنتها التنفيذية:

عقدت الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة في العام المالي المنصرم 2023 خمسة اجتماعات وعقدت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الهيئة الشرعية الموحدة خمسة اجتماعات أيضاً ودرست تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي الداخلي على المركز الرئيسي للمجموعة وعلى وحدات المجموعة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023، حيث أبدت الهيئة الشرعية الموحدة بعضا من الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات.

-أعمال المراقبة :

لقد راعى البنك المبادئ المستخدمة في المجموعة عن طريق فريق المراقبة لديه ، واطلع على التقارير الشرعية للعام 2023 الصادرة عن الهيئات الشرعية الوحدات المجموعة وراجعوا إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة كما راجعوا المركز العالي للمجموعة وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وقد استفسروا من الفنيين عن بعض النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان كما راجعوا عملية حساب الزكاة وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات العالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 31/1 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.[1]

- **مسؤولية الهيئة:** نفع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2023، ص 58

الشرعية الموحدة واطلاع الهيئات الشرعية على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات الشرعية بشأنها، وتنحصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة – كما تبين الهيئة الشرعية الموحدة من تقاريرها – بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية :

–إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 تمت من حيث الجملة وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

–إن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

–إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية قد صرفتها المجموعة ووحداتها في أعراض خيرية.[1]

–أن احتساب الزكاة المرفق تم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقا لطريقة صافي الأموال المستثمرة وفقا للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة. للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 31/1

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2023، ص58

ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة علما بأن الجمعية العمومية في دورتها العادية التي عقدت في 22 مارس 2023 فوضت الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة بأن توزع مبلغا من المال قدرة ستمائة وتسعة آلاف وخمسمائة و تسعة وثمانون 609,589 دولار أمريكي زكاة نيابة. عن جميع المساهمين عن العام 2022 الذي اقتطع من أرباح المساهمين، ووزع المبلغ على مستحقي الزكاة بحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة من قبل الهيئة الشرعية الموحدة.

أن مجموع الزكاة المستحقة للعام المالي المنتهي في ديسمبر 2023 وبعد استبعاد زكاة الوحدات التي تخرج زكاتها مباشرة بلغ خمس مائة وستة وسبعون ألف ومائتين وخمسة وتسعون دولار أمريكي 576,295 بواقع (0.05) سننا أمريكي لكل سهم والمجموعة غير مخولة بإخراج الزكاة دون الحصول على تفويض من المساهمين وفي حالة عدم تفويضهم فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم بأنفسهم علما بأن الزكاة في حالة عدم توفر السيولة اللازمة يمكن تأجيلها أو جزء منها بحيث تصبح دينا على توفرها.[1]

[1] التقرير السنوي لبنك البركة 2023، ص 58

خلاصة الفصل :

تتوافق فكرة المسؤولية الإسلامية مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء التي تحكم نشاط البنك. و عليه امتثالا لهذه المبادئ يسعى البنك لتقديم يد العون والمساعدة لفئات مختلفة من المجتمع الذي ينتمي إليه.

فبالإضافة إلى أخلاقيات البنك التجارية و مسئوليته الاقتصادية التي تظهرها مختلف المشاريع المنتجات الخدمات والعمليات البنكية، يقوم البنك على مدار السنة بنشاطات تهدف إلى التطوير الاجتماعي بمختلف أشكاله من اجل إبراز روح المواطنة التي يتشبع بها.

إن جوهر المسئولية الاجتماعية لبنك البركة الجزائري يتمثل في العديد من البرامج المختلفة والتي تحتوي على برامج إنسانية وفرص اقتصادية وبرامج استثمارات اجتماعية.

خاتمـــــة

خاتمة

لقد مرت البنوك التجارية بأزمات عديدة ويترتب عنها انعكاسات سلبية على المجتمع، وهذا راجع لارتباط الاقتصاد بالبنوك التجارية بشكل كبير وعلى إثر التحولات الاقتصادية التي تفرض على كل المؤسسات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة وعليه فمن الضروري معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في تسيير هذه البنوك حتى تتمكن من تحقيق الربحية اللازمة مع مراعاة الحالة الاجتماعية .

وفي إطار سعينا من خلال هذه الدراسة إلى الإحاطة بأهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية ، والتركيز على طريقة تطبيقها ، والتي بإمكانها تحقيق نمو اقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع .

وكمحاولة منا لفهم الموضوع قمنا بالتعرف على الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية والإطار العام للبنوك التجارية وتبيين مختلف العناصر التي يرتكز عليها المستوى الاجتماعي وكذا كيف يتم الاستفادة منها.

نتائج اختبار الفرضيات :

-مجالات المسؤولية الاجتماعية الموجودة في بنك محل الدراسة تتمثل في اهتمامه بالمجتمع والعمال ومنه نقول أن الفرضية الأولى صحيحة .

- تطبيق المسؤولية الاجتماعية في بنك محل الدراسة ميزة تنافسية وتحسين لصورة البنك ومنه يمكن القول أن الفرضية الثانية صحيحة .

-تطبيق البنك محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية تختلف من سنة لأخرى حسب الظروف البيئية و الاجتماعية المحيطة بالبنك ومنه يمكن القول أن الفرضية الثالثة صحيحة .

النتائج العامة للدراسة:

– البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية لها دور فعال في توجيه عمليات الاستثمار بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن لكن البنوك الإسلامية تراعي الظروف الاجتماعية .

– تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية هو أكثر من عمل خيري يقدمه للمجتمع بل يؤدي إلى استقطاب العملاء

–إن البنك محل الدراسة بنك البركة الجزائري يطبق المسؤولية الاجتماعية مما أدى استقطاب عدد اكبر من العملاء وساهمت في توسعه وانتشاره في الجزائر.

–إن قيام البنوك بتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو أكثر من كونه عملا خيريا يقدمه البنك للمجتمع فيه، ولكنه عامل تنافسي يؤدي إلى زيادة استقطاب العملاء، وبالتالي زيادة أرباح البنك على المدى البعيد.

–نقص في برامج التوعية بالدور الاجتماعي.

–التوصيات:

–ينبغي اصدار دليل للمسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية

–تحسيس مجالس الإدارة في البنوك التجارية بأهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية .

–ينبغي تكثيف الأبحاث والدراسات التي تبين إيجابيات تبني المسؤولية الاجتماعية .

–أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لا يقتصر فقط على بنك واحد فقط وان كانت الدراسةلا تشملهم بل هي الالتزام المشترك للبنوك التجارية مهما كان حجمها .

–يجب نشر التوعية بالدور الاجتماعي عن طريق الإعلام .

– الحث على تنظيم منتديات وملتقيات وتظاهرات دورية تخص البنوك التجارية وتوعيتها بأهمية الجوانب الاجتماعية وإصدار قواعد وبنود تتعهد البنوك بتنفيذها وتطبيقها عمليا، وتشجيع الجامعات.

–وضع هيئات حكومية تتخصص بمراقبة البنوك لأدائها للمسؤولية الاجتماعية.

آفاق الدراسة

لقد توصلنا في موضوعنا المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية بين النظرية والتطبيق وتبقى الدراسة مفتوحة تناول جوانب أخرى هامة في حلقة المسؤولية الاجتماعية لضمان تحقيقها واستمراريتها، ومن هذه الجوانب التي تستحق الدراسة في هذا المجال مايلي:

– دراسة مقارنة المسؤولية الاجتماعية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية .

– دور المسؤولية الاجتماعية للبنوك في تحقيق النمو الاقتصادي .

–اثر المسؤولية الاجتماعية على أداء البنوك التجارية .

قائمـــــة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : الكتب

-اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية ، الطبعة 1، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الاردن 2016

-خليل عبد القادر ، االقتصاد البنكي مدخل معاصر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2016

-رضا صاحب أبو حمد ال على، إدارة المصارف مدخل تحليلى كمي معاصر ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 20 عمان2002

-محمود يونس ، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك وألسواق المالية، الدار الجامعية، 2002-2003

ثانيا : الرسائل والمذكرات

-مقدم وهيبة ، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية ، رسالة دكتورة في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر ، 2013-2024.

-أحمد سامي عدلي إبراهبم القاضي ، المسؤولية الاجتماعية البنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية ، رسالة ماجستير في الإدارة والسلوك التنظيمي ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، مصر ،2010.

-خويلدات صالح ، المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق للمؤسسة ، رسالة ماجستير في التسويق ، كلية العلوم التجارية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2010-2011.

-الطاهر خامرة ، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير في الاقتصاد وتسيير الموارد ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2006-2007 .

-محمد عاطف محمد ياسين ، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن ، 2008.

-جميل باشا العيد ، التقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية ، مذكرة ماستر في المالية والتجارة الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة مستغانم ، الجزائر، 2022-2023.

-حفايظية آية ، بن شيحة هديل، إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية ، مذكرة ماستر في الإدارة المالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة ، قالمة ، 2022-2023.

-لخضر إسماعيل ، ناصري ياسين ، المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية العامة والخاصة ،مذكرة ماستر في الاقتصادي النقدي والبنكي ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أدرار الجزائر ، 2020-2021.

ثالثا: المجلات والملتقيات

-سميرة لغويل ، نوال زمالي ، المسؤولية الاجتماعية المفهوم الابعاد المعايير ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 27، 2016،

-خلف الله حسام الدين، عقاب نور الدين ، ممارسات المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية ، مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد03، العدد 03، 2020.

-رمضان الشراح ، المسؤولية الاجتماعية والتنموية للبنوك الإسلامية ودورها في المشروعات الصغيرة ، دراسة مقدمة لورشة العمل الخامسة لمركز الكويت الاقتصاد الاسلامي ، الكويت ، 04- 05نوفمبر ،2014

- مقدم وهيبة ، سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموارد المسؤولية في منظمات الأعمال ، بحث مقدم للملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة يومي 13-14ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف.

رابعا : المواقع الالكترونية

-عماد غزازي ، موارد واستخدامات بنك تجاري ، com. Scribd .www

-التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري

-التقرير السنوي لبنك البركة 2021

-التقرير السنوي لبنك البركة 2022

-التقرير السنوي لبنك البركة 2023